النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷ ⴰⵜⵣⵎⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام
عن أجل الاشتراكية

■ العدد : 629 ■ من 20 الى 26 نونبر 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

علي فقير:

ضيف العدد

التضخم: الأسباب والانعكاسات

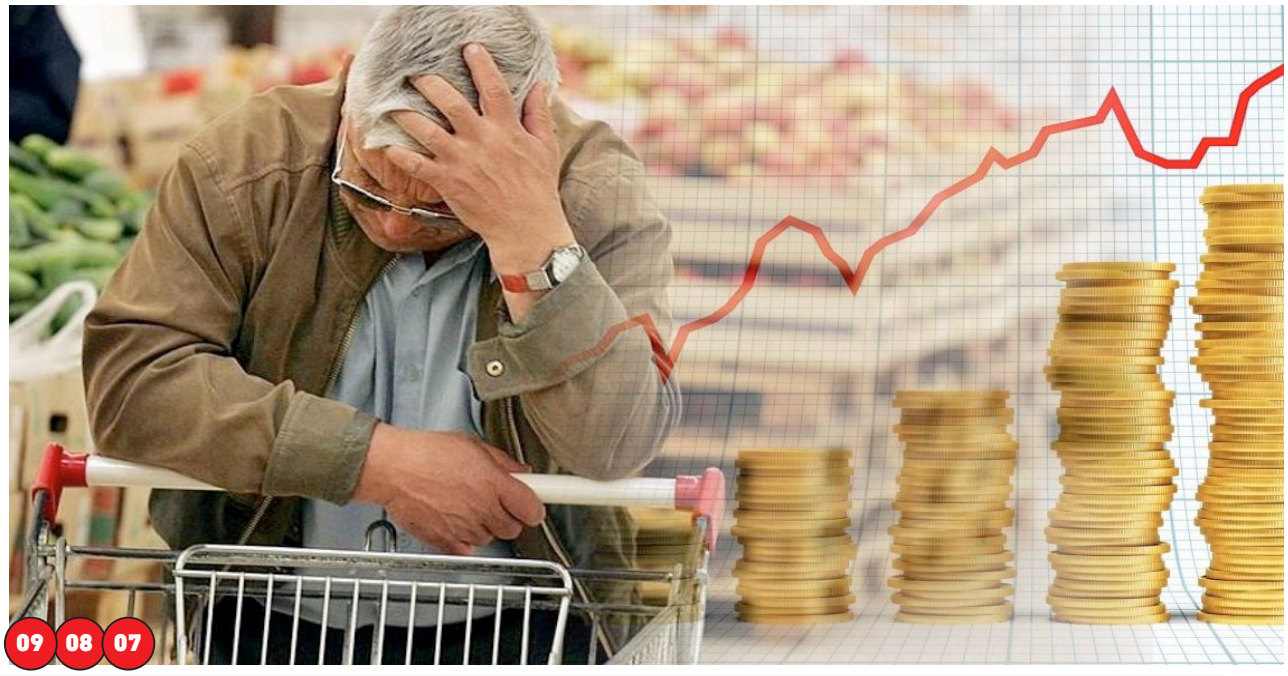

لمواجهة ارتفاع أسعار المواد الأساسية، يمكن طرح مطالب «إصلاحية»: تأميم أسواق «المساحات/ الكبرى» (مرجان، أسواق السلام، كارفور، بيم...)، محاربة الوسائط خصوصا الاحتكارية ...

15

حق المرأة بالتصويت والصراع الطبقي

12

الحريك : الهجرة السرية كتعبير عن فشل النظام الرأسمالي التبعي

13

09 08 07

كلمة العدد:

بناء جبهة الطبقات الشعبية مهمة ضرورية في جدول أعمال النضال الشعبي

نعتقد أنه قد آن الأوان للانخراط الجدي للقوى اليسارية والديمقراطية ولكافة القوى المناضلة في تجسيد شعار «وحدة النضال الشعبي» الذي تنادي به جميعها كطريق لتحقيق التغيير الديمقراطي الشعبي المنشود الذي يقطع مع نظام الفساد والاستبداد، ويفتح الطريق أمام بناء النظام الوطني الديمقراطي الشعبي حيث السلطة للشعب باعتباره صاحب السيادة. فالظروف الموضوعية جد مواتية، بل تفرض ذلك. فالأزمة الاقتصادية والاجتماعية بلغت مستويات خطيرة جدا أصبح النظام عاجزا كليا عن التحكم في مسارها السريع نحو المزيد من التردي والانحدار بسبب فشل كل المسكنات من برامج ومشاريع اقتصادية واجتماعية أبانت بالملموس أن خلفيتها طبقية موجهة أساسا لخدمة الرأسمال المفترس المحلي والدولي وليس لتحقيق التنمية المجتمعية.

فنظام الرأسمالية التبعية السائد ببلادنا، المرتبط عضويا بالرأسمال المالي الإمبريالي والخادم له، لا يمكن له أن يستمر في الوجود إلا بإنتاج وإعادة إنتاج الإفقار الوحشي للشعب المغربي عبر الاستغلال المكثف للطبقة العاملة والافتراس الممنهج لثروات البلاد وتكريس سياسة خوصصة الممتلكات والمؤسسات والخدمات العمومية كالصحة والتعليم التي أصبحت مجالات أساسية للاستثمار الخاص وتحقيق الأرباح الضخمة الضرورية للتراكم الرأسمالي الطفيلي، وإغراق البلاد في المديونية التي أصبحت تمتص أكثر من 80٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتكريس الوصاية الصهيوامبريالية على بلادنا. في مقابل ذلك يتم حرمان الطبقات والفئات الشعبية، وحتى الطبقة الوسطى التي تنهار أوضاعها يوما بعد يوم، من أبسط شروط الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية. مما يجعل الأوضاع، ليس فقط قابلة للانفجار في أية لحظة، بل ومرشحة للانهيار الدراماتيكي في المستقبل القريب.

والنظام المخزني ليس لديه ما يعطيه سوى الوعود الكاذبة والشعارات الزائفة والمزيد من إغلاق الحقل السياسي عبر تشديد السياسة القمعية في مواجهة الاحتجاجات والحراكات العمالية والشعبية والتنظيمات المعارضة التي أصبحت تتصاعد أكثر فأكثر في جميع المناطق والقطاعات، والتي توجت مؤخرا باندلاع الحراك الشبيبي «جيل زاد» الذي ما يزال صامدا يناضل من أجل الحق في الصحة والتعليم والكرامة والحرية وضد الفساد رغم القمع والتنكيل والاغتيالات والاعتقالات العشوائية والمتابعات والمحاكمات الانتقامية وإصدار أحكام جائرة وجد قاسية في حق شباب ذنبه الوحيد أنه خرج للشارع ليطالب بحقوق اجتماعية شعبية بسيطة ومشروعة. هذه السياسة القمعية ستزيد من تعميق الأزمة السياسية للنظام وتزيد من عزلته شعبيا وخصوصا وأن الانتخابات على الأبواب، لذلك تجده يسارع الخطى لإنقاذ ما يمكن إنقاذه عبر تعديل قوانين الانتخابات لقمع المقاطعين والمشككين فيها من جهة واستقطاب الشباب للترشح كمستقلين عبر الأغراءات المالية من جهة ثانية، ومما يبين أن هدف النظام ليس توفير الشروط الديمقراطية للانتخابات، بل ربح رهان الرفع من نسبة المشاركة فيها خاصة مع تعالي الدعوات وسط شباب جيل «زاد» وفئات شعبية واسعة بمقاطعتها.

وإذا كانت هناك من دروس يمكن استخلاصها من هذا الحراك الشبيبي ومن النضالات والحراكات الشعبية والعمالية ، هو هذه المفارقة البارزة بين النضال العمالي الشعبي الذي بدأ يعرف زخما وتوسعا متواصلين، وخصوصا منذ اندلاع حركة 20 فبراير وما تلاها من حراكات كحراك الريف وجرادة...، وبين الفعل السياسي للقوى المناضلة، وخصوصا اليسارية منها، الذي ما يزال، للأسف الشديد، بعيدا كل البعد عن الإجابة السياسية والعملية الوحدوية عن هذه الدينامية النضالية المجتمعية بسبب ضعفها وتشتتها وعزلتها عن الجماهير وغياب أو ضعف الإرادة السياسية الضرورية لبلورة الإطار أو الآلية السياسية والنضالية الكفيلة بنقل النضال الشعبي المشتت إلى مستوى النضال الشعبي الموحد ذي الأفق السياسي الديمقراطي الهادف إلى تحقيق التحرر الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

إن هذه المهمة، مهمة بناء الجبهة الشعبية الموحدة/ جبهة الطبقات الشعبية التي تضم جميع الطبقات والفئات والقوى المجتمعية المتضررة من الوضع القائم والتواقة للتخلص من النظام المخزني، مطروحة على جدول أعمال جميع القوى المناضلة. وكل تأخر أو تردد في الانخراط فيها لن يخدم في نهاية المطاف سوى تأبيد نظام الفساد والاستبداد والتبعية والتطبيع والصهيونة، وسيحرم الشعب المغربي من فرصة تاريخية أخرى لتحقيق تحرره وانعتاقه من الاستغلال والقهر والاستبداد.

فالمطلوب، إذن، من جميع هذه القوى أن تلتقط ما هو مطلوب في هذه اللحظة التاريخية المفصلية وتسرع لفتح حوار جدي ومسؤول فيما بينها حول الاستحقاقات السياسية والنضالية المطلوبة وتنسيق جهودها لتعزيز وتطوير النضال الشعبي والانخراط الميداني فيه لتقويته ودعمه وتوجيهه لتحقيق أهدافه الآنية والمستقبلية. ومطلوب من جميع الماركسيين/ات اللينينيين/ات الانخراط في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة حتى تتمكن الطبقة العاملة مع حلفاءها من امتلاك أداتها السياسية لخوض الصراع الطبقي بشكل واع ومنظم وقيادة النضال العمالي والشعبي نحو تحقيق أهدافه في التحرر الوطني الديمقراطي بآفاقه الاشتراكية.

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

لجنة كل الحقيقة حول مصير الشهيد عبد للطيف زروال

بيان الذكرى 51 لاستشهاد المناضل عبد اللطيف زروال

تحل اليوم، الجمعة 14 نونبر 2025، الذكرى الواحدة والخمسون لاغتيال شهيد الحركة التقدمية واليسار المغربي المناضل عبد اللطيف

زروال، القيادي في منظمة إلى الأمام ؛ بعد اختطافه من طرف الأجهزة البوليسية المغربية يوم 05 نونبر 1974 بمدينة الدار البيضاء، حيث فرضت عليه ظروف القمع أن يناضل في السرية إلى جانب مجموعة من رفاقه ورفيقاته وهم في حالة مطاردة من الأجهزة الأمنية.

ولقد شن البوليس حملة قمع وحشية مسعورة استهدفت الحركة التقدمية المغربية عامة، والحركة الماركسية اللينينية خاصة. تمكن خلالها من اختطاف الشهيد، وتم حمله والعديد من رفاقه للمعتقل السري درب مولاي الشريف بالحي المحمدي بالدار البيضاء، حيث تم تعريضهم لتعذيب همجي على يد الفرقة الوطنية للشرطة القضائية وعلى رأسها المجرم قدور اليوسفي ومجموعة من زبانيته. وهو ما

أدى إلى استشهاده تحت سياط الجلاد يوم 14 نونبر 1974، وعمره آنذاك لا يتجاوز 23 ربيعا. فحمله المجرمون القتلة أفراد الفرقة الوطنية للشرطة القضائية إلى مستشفى ابن سينا بالرباط، وتم تقييده بسجلات المستشفى تحت اسم مزور

«البارودي عبد اللطيف»، بتواطؤ من الادارة بمعية بعض الأطباء مع الفرقة الوطنية للشرطة القضائية للتستر على هذه الجريمة الشنعاء، وسلمت إدارة المستشفى للشرطة شهادة طبية مزورة تشهد بأن الوفاة طبيعية عادية.

ولقد ظلت عائلة الشهيد، وعلى رأسها والده الفقيد الحاج عبد القادر زروال، المقاوم والمناضل الصلب الذي نذر حياته للنضال

وتربية الأجيال، ووقف في وجه همجية الاستعمار الفرنسي كما في واجه طغيان النظام المغربي، وفارقنا حاملا معه غصة عدم الوصول إلى الحقيقة في قضية اختطاف وتعذيب واغتيال ابنه. هو الذي لم يدخر أي جهد ولم يلن أبدا، سواء أمام الاعتقالات، والتهديد المخزني، أو أمام الاغراءات البائسة والاكاذيب البائسة لهيأة الانصاف والمصالحة والمجلس الاستشاري/ الوطني لحقوق الانسان،

ولقد طرقت العائلة كل السبل، مسنودة في ذلك بمحاميها، فقيد الحركة الحقوقية الاستاذ عبد الرحيم برادة، ووجهت منذ تاريخ اختطاف الشهيد عدة مراسالات لكل الجهات: النيابة العامة ورئاسة محكمة الاستئناف بالدار البيضاء ووزير العدل بتاريخ 27 يونيو 1975، ثم الوزارة الأولى بتاريخ 2010/08/24، فوزارة الداخلية بتاريخ 2010/08/30، ووزارة العدل بتاريخ 2010/08/26،والمجلس الاستشاري/الوطني لحقوق الانسان بتاريخ 2010/12/6. إلا أن أيا من هذه الجهات لم تتوفر لديها الاراد ولا الشجاعة كي تجيب

على

الرسائل التي وُجهت لها. كما أن لجنة الحقيقة، وتأكيدا على تشبثها بالحقيقة وعدم الافلات من العقاب، رفعت العائلة شكاية مباشرة لدى القضاء في مواجهة المجرمين المتورطين في

الجرائم العديدة المرتكبة في حق الشهيد، والمذكورة أسماء البعض منهم في محضر الفرقة الوطنية للشرطة القضائية مؤرخ بيوم استشهاده، وعلى رأسهم قدور اليوسفي وبوبكر الحسوني وغيرهما. وذلك بدعم ومؤازرة من ثلة من المحامين الشرفاء يتقدمهم الأستاذ النقيب عبد الرحمن بنعمرو والاستاذ النقيب عبد الرحيم الجامعي والاستاذ أحمد آيت بناصر والاستاذ محمد صدقو. إلا أن الدولة بقيت مصرة على توفير الحماية والرعاية والافلات التام من العقاب لهؤلاء المجرمين الذين أشرفوا على ما لا يقل عن ثمان

جرائم في القضية وهي: الاختطاف، وتعذيب المختطف، واستعمال التعذيب في ارتكاب جناية، والتسبب العمد في القتل، وعدم التبليغ عن ارتكاب جريمة، وإخفاء الجثة، والتزوير، واستعمال الوثائق المزورة. فقررت محكمة الاستئناف بالرباط في البداية رفض الشكاية، مما اضطر دفاع العائلة التوجه لمحكمة النقض، التي لم تجد بدا من النطق، ولمرتين، بالنقض الجزئي لقرار الرفض لمحكمة الاستئناف معتبرة جريمة إخفاء الجثة لا يطالها التقادم، فأحالت الملف من جديد أمام أنظار محكمة الاستئناف بالرباط، كما قامت «لجنة كل

الحقيقة حول مصير الشهيد عبد للطيف زروال» يوم 14 نونبر من السنة الماضية 2024 بتنظيم وقفة احتجاجية أمام قصر العدالة بالرباط وتسليم رسالة موجهة للسيد الرئيس لمحكمة الاستئناف بالرباط، تم التأشير عليها من مسؤول في ذات المحكمة واعدا اللجنة بالنظر فيها في الاسابيع التي تلي. إلا أن شيئا من ذلك لم يتم، واستمر القضاء المغربي يتلكأ لحد اليوم في إصدار الأمر بفتح تحقيق

جدي ونزيه مع المجرمين، يفضي إلى الكشف عن الحقيقة في هذا الملف ومعاقبة المتورطين فيه بما ينصف عائلة الشهيد ورفاقه وذاكرة

الشعب المغربي. وإضافة إلى كل هذا، ونظرا لعدم جدية القضاء المغربي، لجأت لجنة كل الحقيقة حول مصير الشهيد عبد اللطيف زروال إلى توجيه مراسلة في الموضوع لفريق الامم المتحدة المكلف بقضايا الاختفاء القسري أو غير الطوعي، الذي تدارسها وخصها باعتباره في دورته 117 المقامة بسرايفو من 11 إلى 15 فبراير 2019؛ ثم أحالها على الدولة المغربية طالبا منها فتح تحقيق في القضية وإجلاء الحقيقة

بخصوصها. إلا أن الدولة المغربية، وفي تحد واضح للقانون ولقرارات الفريق الاممي، مستمرة في تغطيتها على الجرائم السياسية التي

مارستها أجهزتها في حق الشهيد عبد اللطيف زروال. وفي هذه المناسبة، فإن لجنة كل الحقيقة حول مصير الشهيد عبد اللطيف زروال، تؤكد على ما يلي:

– إن النقض الجزئي لمحكمة النقض، وتأكيدها عليه للمرة الثانية، وقرار محكمة الاستئناف لا يستجيبان للمطلب الحقوقي كاملا بخصوص الكشف عن الحقيقة في كل الجرائم التي ارتكبت في حق الشهيد ومتابعة المتورطين فيها تفعيلا لمبدإ عدم الافلات من العقاب في الجرائم السياسية؛

– إن استمرار القضاء المغربي في تهربه من فتح التحقيق مع المتورطين في جريمة اغتيال الشهيد عبد اللطيف زروال، والمذكورة أسماؤهم في شكاية العائلة، وعدم إجابة الدولة المغربية على مراسلة الفريق الاممي، ليعبر عن تواطؤ مفضوح مع الجرائم

السياسية للأجهزة الأمنية؛ ويفضح عدم جدية الدولة في الاستجابة لمطالب الحركة الحقوقية وتفعيل توصيات هيئة الانصاف والمصالحة في موضوع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان؛

– مطالبتها، إلى جانب الحركة الحقوقية والديمقراطية وكافة القوى الحية ببلادنا، بوضع حد للاعتقال السياسي وممارسة

التعذيب المستمر في بلادنا، والذي تفضحه التقارير الحقوقية الوطنية والدولية، وبضرورة الافراج عن كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والصحفيين ومناضلي الحركات الاحتجاجية ببلادنا، وإسقاط التهم والمتابعات في حقهم، وعلى رأسهم معتقلو حراك الريف ومعتقلو «جيل زد 212» والحركات الاحتجاجية بالمناطق الاخرى ومعتقلو الحركة الطلابية وحركة المعطلين، والصحافيون ونشطاء الفضاء الرقمي...

– دعوتها الحركة الديمقراطية والقوى الحية ببلادنا، أحزابا سياسية ومركزيات نقابية وجمعيات حقوقية ونسائية وشبيبية...، لتوحيد فعلها النضالي من أجل خلق ميزان قوى يفرض الوصول إلى الحقيقة كاملة في الجرائم السياسية ومساءلة مرتكبيها

والمساهمة في حفظ الذاكرة؛ والنضال من أجل وضع حد لجرائم الاختطاف والتعذيب والاعتقال السياسي ببلادنا؛ وبناء الدولة الديمقراطية ومجتمع الكرامة والحرية والمساواة.

لجنة كل الحقيقة حول مصير الشهيد عبد اللطيف زروال
الرباط في 14 نونبر 2025

في بيان للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع حول قرار مجاس الأمن:

فرض أي شكل من أشكال الوصاية الدولية على قطاع غزة مرفوض

تابعت الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، ومعها مكوّنات الحركة المناهضة للتطبيع في بلادنا، مصادقة مجلس الأمن الدولي على مشروع القرار الأمريكي المتعلق بقطاع غزة. ويأتي هذا القرار في ظل استمرار الجريمة المفتوحة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني منذ عامين، وغياب أي إرادة دولية حقيقية لوقف حرب الإبادة ومحاسبة الاحتلال على جرائمه، وما ترتّب عنها من كارثة إنسانية غير مسبوقة.

وفي هذا السياق الدولي المنحاز، الذي يحاول إعادة ترتيب الوضع داخل غزة بما يخدم الأجندة الصهيونية، تعلن الجبهة ما يلي:

1. القرار الأممي لا يرتقي إلى مستوى المسؤولية ولا يعكس حجم الجريمة التي ارتكبها الاحتلال في غزة، ولا يستجيب لحقوق الشعب الفلسطيني السياسية والإنسانية.

2. فرض أي شكل من أشكال الوصاية الدولية على قطاع غزة مرفوض، لأنه يمس وحدة الأرض الفلسطينية، ويحاول فرض وقائع جديدة بعد فشل الاحتلال في تحقيق أهدافه عبر القوة.

3. ملف المقاومة وسلاحها شأن وطني فلسطيني داخلي، ولا يجوز ربطه بأي ترتيبات دولية أو جعله أداة للضغط السياسي، باعتبار المقاومة حقا مشروعا للشعوب تحت الاحتلال.

4. أي قوة دولية محتملة يجب أن يقتصر دورها على مراقبة وقف إطلاق النار على الحدود، تحت إشراف الأمم المتحدة، دون أي تفويض يمكنها من التدخل في شؤون القطاع أو يمنح الاحتلال أدوارا مباشرة أو غير مباشرة.

5. الوضع الإنساني المتفاقم يفرض الإسراع في فتح المعابر وتدفق المساعدات دون شروط أو قيود، وتمكين المؤسسات الأممية، وخاصة الأونروا، من القيام بأدوارها كاملة.

6. المطلوب هو وقف حرب الإبادة بشكل فعلي، الشروع في إعادة الإعمار دون ابتزاز، والعمل على إنهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

وتؤكد الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع أن الشعب المغربي سيظل ثابتا في دعمه للشعب الفلسطيني ورافضا لكل أشكال التطبيع التي تمنح الغطاء لجرائم الاحتلال.

الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع
الثلاثاء 18 نونبر 2025
27 جمادى الأولى 1447هـ

جامعة القطاع الفلاحي (إ م ش) تدين الاعتداء على الكاتب العام لنقابة الفلاحين وزميله

أصدر الفرع الجهوي لجهة الرباط سلا القنيطرة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (الاتحاد المغربي للشغل) بيانا احتجاجيا ومساندة للكاتب العام لنقابة الفلاحين وزميله في سيدي الكامل، مشرع بلقصيري، جاء فيه:

الفرع الجهوي للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي في جهة الرباط سلا القنيطرة يدين مرتكب الاعتداء الجسدي الخطير على الكاتب العام لنقابة الفلاحين وزميله في سيدي الكامل، مشرع بلقصيري، ويطالب بمعاقبة المعتدي بما يتناسب مع خطورة هذا الفعل الجرمي، ويطالب بإعادة الاراضي لمستغليها الشرعيين ومعاقبة من تواطؤوا في كرائها للغير في ظروف مشبوهة.

في حلقة جديدة وخطيرة من مسلسل الاعتداءات على فلاحي منطقة سيدي الكامل مشرع بلقصيري، حيث يعاني فلاحو تعاونية الليمونية والشهادة من متابعات واعتقالات لا تنتهي إلا لكي تبدأ من جديد، في مسعى محموم وعدواني لتجريدهم من أراض ظلت في حوزتهم دون انقطاع منذ سنة 1975. وفي هذه المرة، امتدت يومه الثلاثاء 12 نونبر الجاري أيدي أحد المتسلطين على أراض كائنة في حوزة فلاحي تعاونية الشهادة، فقام بدهس الكاتب العام لفرع النقابة الوطنية للفلاحين بسيدي الكامل مصطفى فريخ ورفيقه الميلودي حميمة، عضو المكتب النقابي، كما تم دهس عربتهما بنفس الجرار ، وتخريبها وسحق دابتيهما حتى الموت، كذلك إمعانا منه في الحقد على هؤلاء الفلاحين وأبنائهم.

ونحن في الفرع الجهوي للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي بالرباط سلا القنيطرة، بهذه المناسبة الأليمة والحدث الخطير:

– نعبر عن مواساتنا الصادقة للأخوين المصابين مصطفى فريخ والميلودي حميمة، مع تمنياتنا لهما بالشفاء العاجل مما لحقهما من اعتداء جسدي بليغ وتهديد عمدي لحياتهما؛

– نحمل المسؤولية المباشرة عن هذا الفعل الإجرامي الفظيع للشخص المتطاول على أراضي هؤلاء الفلاحين بداعي كرائها من الدولة في ظروف مشوبة بالشبهات؛

– نحمل المسؤولية كذلك للمديرية العامة للأملاك الخاصة للدولة (الاملاك المخزنية) التي قامت بكراء هذه الأراضي فوق رؤوس من يحوزونها مدة 50 سنة، لتخلق بذلك "واقعاً قانونيا" يسهل على ناهبي هذه الأراضي سحق هؤلاء الفلاحين، تارة باستصدار الأحكام الحبسية القاسية، والغرامات المالية الثقيلة، وتارة أخرى بسحقهم فعلاً وتهشيم أضلعهم على مرأى ومسمع من الجميع؛

– نطالب بإعمال القانون في متابعة الشخص المعتدي واعتقاله وتقديمه للمحاكمة بتهمة الشروع في القتل لينال العقوبات المستحقة جزاء له على هذا الفعل الجرمي الشنيع؛

– نطالب بفتح تحقيق عاجل معمق ونزيه في ظروف كراء هذه الأراضي فوق رؤوس مستغليها السرعين وتجريدهم من مصدر عيشهم الذي آل إليهم ولأبنائهم من بعدهم في إطار كراء مشروع منذ سنة 1975؛

– نطالب بإسقاط المتابعات الانتقامية ضد فلاحي المنطقة سواء في تعاونية الشهادة موضع الاعتداء الدموي لهذا اليوم أو فلاحي تعاونية الليمونية الذين يكابدون السجن والملاحقات الدائمة للعشرات منهم؛

– نطالب بالتحقيق في ظروف تمكين هذا المتطاول من عقد زراعة الأرز في هذه الأراضي، وفي مسطرة تمتيعه بمياه الري التي تقع تحت مسؤولية المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي في الغرب وذلك لوجود شبهات مخالفة للقانون وللمراجع الإدارية ذات الصلة بالموضوع.

وبهذه المناسبة ندعو كافة مكونات فرع الجامعة بجهة الرباط سلا القنيطرة، وعموم شغيلة القطاع الفلاحي من فلاحين كادحين وعمال زراعيين ومستخدمين وموظفين للتعبير الفعلي عن تضامنهم مع إخوانهم ضحايا جريمة الشروع في القتل، وباقي ضحايا نهب الأراضي في المنطقة وندعو الهيئات الحقوقية الصديقة في المنطقة لدعم هؤلاء الفلاحين في معركتهم للحفاظ على حقوقهم المكتسبة على هذه الاراضي والمطالبة بردع المتواطئين مع ناهبيها.

المكتب الجهوي
القنيطرة في 12 نونبر 2025

مشروع قانون 59.21 لمعالجة أزمة التعليم بالتخلص منه

يقع قانون رقم59.21 المتعلق بالتعليم المدرسي في 113 مادة و 10 أبواب، وهو يهدف حسب بابه الأول الى رسم التوجهات التي يجب اتباعها في مجال السياسة العمومية المتعلقة بالتعليم المدرسي ولاسيما ما يتعلق بهيكلته و القواعد العامة لهندسته البيداغوجية واللغوية ومصادر تمويله واقامة الجسور بينه و بين التكوين المهني اي ما يسميه باقي مكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، ومن بين خياراته الكبرى كما نصت عليها المادة الخامسة من المشروع هي : اعتماد الشراكة والتعاقد بين الدولة والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من جهة، ومن جهة اخرى بينها وبين باقي المؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية والقطاع الخاص للتطوير المستمر للتعليم المدرسي والحرص على تنويع مصادر التمويل ولاسيما من خلال تفعيل التضامن الوطني، وبشأن هذا التضامن المعلن عنه فإن الباب الثامن المتعلق بتمويل التعليم المدرسي العمومي ومنظومة تقييمه وتحديدا من خلال المادة 105 منه أشارت بوضوح إلى أنه في اطار التضامن الوطني والقطاعي للنهوض بالتعليم المدرسي وضمان مجانيته تساهم المؤسسات والمقاولات العمومية والقطاع الخاص وباقي الشركاء الى جانب الدولة في تمويل التعليم المدرسي، أي أن تمويل التعليم العمومي أصبح مسؤولية ملقاة على عاتق المؤسسات والمقاولات والقطاع الخاص والشركاء بمن فيهم الأسر، زيادة على ذلك فإن المادة 31 من هذا القانون جعلت حتى خدمات النقل المدرسي بالوسط القروي والوسط شبه الحضري والمناطق ذات الخصاص وتأهيل وصيانة فضاءات مؤسسات التعليم المدرسي ومحيطها الخارجي ومهام الحراسة والنظافة وكذلك الدعم التربوي والنفسي والاجتماعي من مهام الجماعات الترابية وذلك من خلال اتفاقيات للشراكة مع الاكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، فوداعا لكل ما تبقى من مجانية للتعليم و لتفتح أبواب جهنم من جديد على جيوب المواطنين ومستقبل أبنائهم .

إن عمق هذا النص القانوني يهدف الى الاستثمار والانتفاع من ازمة القطاع ونفض يد الدولة منه و تخليصها من تبعات الانفاق عليه مع فتحه كلية على الاستثمار والمستثمرين وتصفية المدرسة العمومية، وهو ما سيتأكد من خلال الامكانات التي فتحها النص القانوني أمام القطاع الخاص من خلال العديد من المواد التي ألغت المجانية في كل مستويات التعليم وعلى كل شبر من تراب البلد، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر المادة 40 التي تنص بلغة مخاتلة على أن مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي تساهم في تعميم التعليم الالزامي في الوسط الحضري والوسط القروي وشبه الحضري والمناطق ذات الخصاص، حتى وهي تظهر من خلال هذا النص بأنها تخدم تكافؤ الفرص، فإن دولة البورجوازيين تفتح وتتيح لأصحاب الرساميل إمكانية التمدد في جميع المجالات الجغرافية وهي ستعمل على تخفيف نفقات استثمارهم من خلال التسهيلات والتشجيعات وحتى النفقات الجبائية التي ستقدمها لرأسمال لايهمه أولا وأخيرا الا ما سيحققه من أرباح، و زيادة على ذلك فإن المادة 41 فتحت آفاقا جهنمية حتى للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين للاستثمار في القطاع من خلال ما نصت عليه من أنه يمكن للأشخاص الذاتيين والاعتباريين غير الدولة احداث مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي في كل اصناف التعليم المدرسي وتعليم اللغات و دروس الدعم والتقوية، و إذا كانت السوق السوداء للساعات الاضافية تشكل مؤشرا سلبيا لمستويات التحصيل والتمكن، فغن النص القانوني جاء ليزكيها ويثبتها ويمكنها من تقاسم فوائض هذا السوق المزدهر بسبب إفلاس المدرسة العمومية ، إن كل الحلول السحرية التي تقترحها حكومة البورجوازيين وكبار الأثرياء يصب في النهاية في مصلحة كمشة من المفترسين، وهو ما يتأكد من خلال المادة 58 التي جعلت الوطن بلا سيادة وطنية من خلال إقرارها بإمكانية مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي تقديم تعليم أجنبي بالمغرب شريطة الحصول على ترخيص بذلك طبقا للشروط والكيفيات المحددة في دفتر للتحملات وذلك وفق شروط لامعنى لها، أهمها أنه يتعين على المؤسسات احترام الثوابت الدستورية للبلاد والتعريف بمؤسسات البلاد الدستورية والبرامج التي تعرفهم بهويتهم الوطنية، إنها مادة قانونية تفتح المغرب على مصراعيه للمحميين الجدد.

إن مخرجات التعليم حسب مشروع قانون 59.21 تقاس على نمط انتاج متخلف لاينتج شيئا وتساير ثناء صندوق النقد الدولي و إشادته بجهود المغرب في تشجيع التكوين المهني كما استعرض ذلك في تقرير صدر سنة 2019، إن الدراسة وتنمية المهارات الفكرية والقراءة والكتابة والتحدث هي آخر اهتمامات أصحاب هذا النص التشريعي، فالمدرسة أضحت مع هذا النص القانوني مدرسة من أجل التدريب الحرفي، مدرسة تمحو الطابع الفكري والقدرة على البرهنة والتحليل والنقاش من برامجها، اتفتح أمام الأطفال مستقبلا مهنيا متسما بالروتينية والقليل من المعرفة وهو ما زكته المادة 88 التي تنص على انه من اجل تعزيز وتطوير المسارات المهنية بالتعليم المدرسي يتم ادماج اكتشاف المهن منذ التعليم الابتدائي في المناهج الدراسية لحفز الميولات المهنية للمتعلمين، وكذا وضع آليات للتنسيق بين مؤسسات التعليم المدرسي المحتضنة للمسارات المهنية ومؤسسات التكوين المهني ومؤسسات الانتاج والمقاولات، و إحداث شبكات محلية وجهوية للتربية والتعليم والتكوين، إن التلميذ حسب هذا القانون ولد لسوق النموذج التنموي الجديد للطغمة الكومبرادورية الريعية والمفلسة هذه الطغمة التي تفتقت عبقريتها في معالجة أزمة التعليم بالتخلص النهائي منه .

بعض من التماس بين العملين النقابي والسياسي عبر التاريخ

(الحلقة السابعة)

التصور الإصلاحي

الهاشمي كبدة

في جميع بلدان المنشأ، وعلى مراحل تطورها، فإن الحركة النقابية لم تتدع يوما الظفر بالسلطة عن طريق التغيير الجذري الثوري، باستثناء ما حرض عليه منتسبو التصورين الشيوعي والأناركي للعمل النقابي. فمنظروا وزعماء الحركة النقابية الغربية، بالرغم من أنه لم يسبق أن صرحوا يوما بانتفاء الثورية عنهم، رفضوا المخاطرة بمستقبل المنظمات التي كلفوا بها بالمراهنة على الثورة. وقبلوا بالنظام الرأسمالي كمذهب اجتماعي للدولة وتعايشوا في ظله مع الباطرونا. ولم يخرج تنظيرهم للحراك الاحتجاجي والمطلبي العمالي عن الحمولة الإصلاحية بسقف تليين الاستغلال.

ببريطانيا، لم تنشأ الحركة النقابية إلا ببعد إصلاحي. فبتعرضها للحظر والقمع، كان أقصى ما طالبت به النقابات العمالية البريطانية هو الاعتراف القانوني من طرف النظام الرأسمالي القائم. ولم يتأت لها ذلك إلا بعد عقود من الحراك الاحتجاجي والمطلبي توج في الأخير بتأسيس المركزية النقابية مؤتمر النقابات العمالية في أواخر العقد السابع من القرن التاسع عشر، وبصدور نص تشريعي رخص بتشكيل النقابات العمالية. ولم تحد تلك المركزية عن النهج الإصلاحي إذ لم تهدف في سيرورتها البنائية إلا إلى التفاوض مع أرباب العمل حول تحسين الشروط الشغلية للعمال والتأثير على نظام الحكم بما يحسن التشريعات الاجتماعية. غير أن أكثر ما ميز الحركة النقابية الإصلاحية البريطانية، أنه رغم ما اكتنفها من صراعات بين مكوناتها السياسية من أقصى اليسار إلى اقصى اليمين، استطاعت صهر مختلف الأيديولوجيات في ثناياها مع اعتبارها أن العمل الميداني المباشر لتحقيق المكاسب المادية للعمال هو أولى أولوياتها(1). وهكذا تطورت لتصبح قوة كبرى في المشهدين النقابي والسياسي البريطانيين حتى أنها تمكنت من تشكيل في أواسط العقد الأول من القرن العشرين فرعها السياسي الخاص «حزب العمال» ذي المرجعية الإصلاحية.

وبألمانيا، فولادة الحركة النقابية الإصلاحية كانت مرتبطة بإلغاء الترسانة القانونية المناوئة للاشتراكية في نهاية العقد الثامن للقرن التاسع عشر. وكان لذلك الإلغاء تأثير إيجابي على نمو التنظيمات العمالية بألمانيا لاسيما «النقابات الحرة». وقد توحدت هذه الأخيرة في فيدراليات نقابية في بداية العقد العاشر للقرن التاسع عشر، وكانت خاضعة لتأثير الحزب الاشتراكي الديمقراطي ذي التوجه الاقتصادوي.ونهجت توجهًا إصلاحيًا هدف إلى إضفاء المرونة على النظام الرأسمالي عوض هدمه. إذ فضلت المفاوضات مع أرباب العمل وقيادة إضرابات بسقف تحسين شروط عيش الطبقة العاملة بدلا من الظفر بالسلطة عبر التغيير الثوري. وفي فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، أصبحت تلك الفيدراليات لاعبا أساسيا على الساحتين النقابية والسياسية حيث اندمجت في النهج الليبرالي لنظام الحكم لاسيما بدعمها لسياساته البرجوازية. وفي السنة الموالية للحرب العالمية الأولى، تأسست مركزية نقابية إصلاحية تحت اسم الكونفدرالية العامة النقابية الألمانية التي ازدادت معها الإصلاحية قوة بمشاركتها في حكومة فايمار(2) (a). غير أنه مع صعود النازية إلى الحكم بألمانيا، تم العصف بالحركة النقابية بكل تلاوينها الإصلاحية منها والعقائدية والجذرية.

وبفرنسا، فالتقاليد الإصلاحية للتعاضد والتعاون كانت توسم الحركة العمالية منذ أواخر العقد الثالث من القرن التاسع عشر لاسيما مع منظمات التضامن العمالي مثل الجمعيات التعاضدية والتعاونيات الإنتاجية التي رمت إلى حماية العمال من أخطار البطالة والمرض. غير أن الحركة النقابية الإصلاحية لم تعرف النشأة إلا مع صدور قانون فالديك-روسو(b) في أواسط العقد التاسع من القرن التاسع عشر. وقد اعتبر هذا الأخير نقطة تحول في التشريع الاجتماعي الفرنسي، إذ رخص لأول مرة في تاريخ العمل النقابي الفرنسي بتأسيس النقابات ونص على إكفال الحريات النقابية. وعكس النقابات الممتحة من الفكر الثوري التي هدفت إلى بناء التنظيمات الذاتية للعمال، والعمل الميداني المباشر، وقيادة الحركات الاحتجاجية الإضرابية العامة سعيا للقضاء على النظام الرأسمالي، فالنقابات الإصلاحية بفرنسا لم تسع إلا إلى التحول الاجتماعي التدريجي والسلمي والذي جوهره هو تحسين شروط عيش العمال عبر سن تشريعات اجتماعية واعتماد إصلاحات سياسية(3).

بعد الحرب العالمية الأولى، دخلت الحركة النقابية الإصلاحية الغربية مرحلة المطالبة بالتأميم. فلقد كان زعمائها يطالبون بتأميم الصناعات الرئيسية، أي تلك التي تحتل موقعا مهيمنا في الاقتصاد (المناجم، السكك الحديدية، صناعة الصلب). بالمقابل، كانت الحركة النقابية «الثورية» تطمح إلى استيلاء العمال على المصانع وإلى إدارتها من طرف تعاونيات المنتجين. لكن الحركة النقابية الإصلاحية لم تكن تؤمن بذلك الطموح، لذا قبلت بالتركيز الرأسمالي في إطاره الوطني، ودعت إلى النقل الإجمالي للصناعات المستهدفة إلى الملكية العمومية. وأقرت بأن هذا النقل لن يكون لفائدة العمال وحدهم، ولم تؤيد التأميم الذي يتعارض مباشرة مع التقليد النقابي. كانت صيغة التأميم التي تصورتها ثلاثية حيث تركيبة مجالس الوحدات الإنتاجية المؤممة موزعة بالتساوي إلى ثلاثة تمثيليات: ممثلو المأجورين بمن فيهم التقنيون والمستخدمون، ممثلو المستهلكين، مناديب السلطات الذين يتدخلون باعتبارهم في آن واحد عناصر اتصال وتحكيم. لكم لمن يمكن أن تنسب صيغة التأميم الثلاثي المتساوي الأعضاء(4)؟

لقد ظهرت تلك الصيغة، بالتزامن تقريبا، في مختلف البلدان ألمانيا، النمسا، فرنسا، بريطانيا، مع سبق طفيف، كما بدا، للمنظر الاشتراكي النمساوي أوطو باوورc)) الذي برزت دراساته في النمسا ابتداء من سنة 1919 والتي نشرت مباشرة على شكل كراسات من طرف مكتبة الحزب الاشتراكي تحت عنوان «المسيرة نحو الاشتراكية»(5). وفي فرنسا، ورغبة في تدقيق فكرة التأميم، شكلت الكونفدرالية العامة للشغل مجلسا اقتصاديا للشغل حيث حضي بمقاعد فيه مناديب النقابات العمالية، ومناديب الاتحاد النقابي لتقنيي الصناعة والتجارة والفلاحة، ومناديب الفيدرالية الوطنية للتعاونيات الاستهلاكية وكان أحدهم هو شارل جيد(d). وكانت الحركة النقابية الإصلاحية مدينة لهذا الأخير بتعريف التأميم حيث عرفه بالعبارة التالية: «يتم تأميم صناعة ما عندما تهدف إلى تلبية الاحتياجات بدلا من توليد الأرباح»(6).

وبرزت فكرتان أخريان وراء فكرة التأميم، التي اعتبرت كونها قادرة على إثارة حماس الجماهير العمالية: فكرة الاقتصاد الموجه التي أتت من ألمانيا حيث أصبح والتر رايثناو(e)، الذي لم يكن لا عاملا ولا نقابيا، منظرا «للتخطيط الاقتصادي»، وفكرة «الديمقراطية الاقتصادية» حيث بدا المجلس الاقتصادي، المحدث بموجب مقتضيات دستور فايمار، لكثير من النقابيين المتأثرين شيئًا ما بأفكار سان سيمون وبرودون، الأداة التي ستسمح بتعويض سلطة الأشخاص بإدارة الأشياء. وتوقعوا منه أن يكون ويدرب تدريجيا المناضلين العماليين على المهام التي كانت تنتظرهم، وأن يحد من التركيز الرأسمالي(7). وفي فرنسا، تمسكت الكونفدرالية العامة للشغل بأن تحصل من الحكومة الفرنسية على إحداث مؤسسة مماثلة، وقد أفلحت في ذلك سنة 1925، واجتهدت لاحقا لتوسيع نطاق الوظائف المعهد بها إلى الجهاز الجديد.

وفي سياق مطالبة الحركة النقابية الإصلاحية الغربية بالتأميم برزت إلى الوجود فكرة الرقابة العمالية. ففي ظل تردد الجماهير العمالية في مشاطرة إرادة بناء التأميم مع منظريه، طرح القادة النقابيون الإصلاحيون أجرأة تلك الفكرة. كان العمال يطالبون أن يصبحوا شركاء في مسؤوليات الإدارة، ولم يعد هؤلاء راغبين فيما ندد به تحت اسم «باطرونا الحق الإلاهي». واستخدم تشبيه شائع «المقاولة اليوم هي ملكية مطلقة، لكن عليها أن تصبح ملكية دستورية تتطور بنفسها نحو صيغ جمهورية»(8). ووجب على العمال ممارسة الرقابة على شروط الشغل، خاصة على التسريحات والتوظيفات، وعما قريب مشاركتهم في التدبير الاقتصادي والمالي لوحدات الإنتاج. وصورت الرقابة العمالية كونها قابلة للتمدد إلى ما لا نهاية حيث في نهاية التطور المنشود ستصبح الباطرونا عديمة الجدوى. ولم يتخل القادة النقابيون عن حلمهم في إلغاء العمل المأجور، لكنهم لم يعودوا يعتقدون أنه قابل للتحقيق عبر تغيير فجائي، بل وضعوه في نهاية سلسلة من التحولات العميقة(9). ولم يبد أرباب العمل، الذين لم تكن لهم أي أوهام بشأن المصير الذي كان ينتظرهم، أي استعجال للتفاوض حول اتفاقيات جماعية التي كان بإمكانها ان توفر الإطار القانوني للرقابة العمالية.

مراجع:

(1) Béatrice et Sidney Webb، Histoire du trade unionisme، Paris، Giard، 1897.
(2) Serge BERNSTEIN، Pierre MILZA، l'Allemagne de 1870 à nos jours، Armand Colin، 1971.
(3) René GARMY، Histoire du mouvement syndical en France، tome 2، Paris، Bureau d'Editions، 1934.
(4) Georges LEFRANC، Le syndicalisme dans le monde، Paris، P. U. F.، 1958.
(5) Otto BAUER، La marche au socialisme، Brochures du Parti Socialiste Autrichien، Vienne، 1919.
(6) Georges LEFRANC، Le syndicalisme dans le monde، Paris، P. U. F.، 1958.
(7) Idem،
(8) Georges LEFRANC، Histoire du mouvement syndical français، Paris Librairie Syndicale، 1937.
(9) Idem.

(a) رئيس الرايخ الألماني الذي نشأ بعد خسارة ألمانيا للحرب العالمية الأولى. واستمر هذا الرايخ من 1919 إلى 1933سنه صعود هتلر إلى الحكم.

(b) سياسي ليبرالي فرنسي شغل منصب وزير الداخلية في الحكومة الفرنسية لسنة 1884.

(c) سياسيً نمساويً (1881–1938) ومنظر اشتراكيً، وشخصية رئيسية في اليسار النمساوي.

(d) اقتصاديً فرنسيً ومؤرخًا للفكر الاقتصادي (1847–1932). درس الاقتصاد السياسي في العديد من الجامعات الفرنسية كان
أخرها كوليج دو فرانس.

(e) رجل أعمال وكاتبً وسياسيً ألمانيً (1867 1922–)، شغل منصب إعادة الإعمار في حكومة فايمار بعد الحرب العالمية الأولى وعرف بدوره في تنظيم اقتصاد الحرب وبأفكاره حول التخطيط الاقتصادي.

الإمبريالية والنموذج الثابت للتوسع

الإمبريالية ليست « سياسة اختيارية» بل « ضرورة» هيكلية للنظام الرأسمالي في مرحله الاحتكارية المالية. وهي أعلى مراحل النظام الرأسمالي وأكثرها جوهرية، ويتبلور جوهرها في الحرب والعدوان والاحتلال والنهب واستغلال الأمم.

وللخروج من تناقضاته الداخلية وأزماته المستمرة، بما في ذلك انخفاض معدلات الربح، يتطلب هذا النظام الرأسمالي توسعا مستمرا في أسواق جديدة وموارد رخيصة ومناطق نفوذ. ويصاحب هذا التوسع بطبيعته حروب عسكرية دامية، وعدوان عسكري، وتدخلات، واسقاط حكومات واحتلال وخلق حالة من عدم الاستقرار الهيكلي. فالامبريالية المعاصرة لا تقوم فقط على الغزو العسكري أو السيطرة السياسية، بل على آليات اقتصادية. مالية، تجبر الدول على الخضوع للنظام النيوليبرالي. يسمي ديفيد هارفي المنظر البريطاني الماركسي ذلك ب « التراكم عبر نزع الملكية» حيث يجري نقل الثروة من الأطراف إلى المراكز الرأسمالية تحت غطاء السوق الحرة، الخصخصة، وسياسات المؤسسات المالية العالمية التي تحولت الى أدوات لفرض التبعية. (الخصخصة وفتح الأسواق مثلا لم تكن خيارا حرا بقدر ما كانت شروطا مفروضة على الدول النامية). هكذا أصبحت الامبريالية اليوم، ليست مجرد استمرار للاستعمار الكلاسيكي، بل تحولت الى منظومة عالمية تحركها آليات السوق والخصخصة. والهيمنة الاقتصادية ليست منفصلة عن القوة العسكرية، بل تتغذى كل منهما على الأخرى.

علال الجديد

الولايات المتحدة الأمريكية كقوة إمبريالية، توسعية :

مع تهديها المستمر بضم كندا وجعلها الولاية رقم 51 للولايات المتحدة الأمريكية ،ومحاولاتها احتلال جرينلاند والضغط على بنما للسيطرة على قناة بنما الاستراتيجية في التجارة العالمية واجلاء سكان غزة الأصليين وتسليمها لأمريكا لجعلها منطقة سياحية واعدة وبيع الأسلحة الحديثة لأوكرانيا والمساعدات المالية لمواصلة الحرب ضد روسيا، وتمويل وتسليح الكيان الصهيوني لارتكاب الإبادة الجماعية في فلسطين ،ودعم الهجمات والعدوان الاسرائيليين على لبنان وسوريا واليمن وايران وقطر ،وارسال سفن حربية وقوات عسكرية الى سواحل فنزويلا للإطاحة بحكومة مادورو المنتخبة ديمقراطيا وتهديدها لكولومبيا ،وقبلها غزو افغانستان والعراق ،كل ذلك يعكس طبيعة الإمبريالية الأمريكية والتي من خصائصها تراكم الرأسمال والهيمنة الاقتصادية والسياسية مدعومة بالقوة العسكرية عند الحاجة. ولهذه السياسية العدوانية والاستغلالية للإمبريالية الأمريكية وللنظام الرأسمالي العالمي بأكمله القائم على الملكية الخاصة وعلاقات الانتاج الجائرة ،عواقب وخيمة على الطبقة العاملة والطبقات الكادحة في جميع أنحاء العالم.

ان النهج العسكري والاقتصادي والجيوسياسي لإدارة ترامب ،باعتبارها الممثل البارز للنظام الرأسمالي المتوحش، يوضح كيف تواصل الامبريالية الأمريكية وشركاؤها في حلف شمال الأطلسي (الناتو) لعب لعبة مميتة مع منافسهم(الصين وروسيا بالدرجة الأولى) على حساب شعوب اوكرانيا ودول الشرق الأوسط و افريقيا وأمريكا اللاتينية وأفغانستان ،وفي هذا المسعى ،تستخدم حتى القوى الأصولية والجماعات الإرهابية التي زرعتها في عدة دول لخلق حالة من عدم الاستقرار. فبالنسبة للإمبريالية الأمريكية وحلفاؤها في الناتو ،تصبح القيم الإنسانية ومحاربة الارهاب والمخدرات مهمة عندما تستخدم ذريعة للضغط، وعندما تتطلب مصالحهم الاستراتيجية ذلك ،يبرمون الصفقات ويكونون الصداقات مع أشد القوى ظلاما وظلما.

التاريخ يشهد على أن الولايات المتحدة الأمريكية ،منذ النشأة والى اليوم ،دولة ولدت في الصراع ،وعاشت على الحروب ،وبنت إمبراطوريتها على الدم والفوضى الاقتصادية والسياسية. فكل تدخل عسكري أو اقتصادي له هدف مزدوج: توسيع الأسواق وزيادة أرباح الرأسمالية الأمريكية ،اخضاع الشعوب والدول الأخرى وإبقاءها في حالة تبعية دائمة.

هكذا يبرز نموذج الولايات المتحدة الأمريكية كمثال إمبريالية مستمرة متعددة الوسائل ،القوة العسكرية، السيطرة الاقتصادية وصناعة الأزمات السياسية والاجتماعية. و يؤكد أن الهيمنة الأمريكية ليست مرحلة تاريخية عابرة ،بل هي المنطق البنيوي للرأسمالية الحديثة منذ الثورة الصناعية حتى اليوم.

التوسع الامبريالي في افغانستان والعراق كنموذجين بارزين في العصر الحديث:

1. الحرب على افغانستان:

الحرب من أجل النفط والهيمنة والتحكم في الموارد واخضاع الاقتصادات الضعيفة، كان سببا رئيسيا في الحرب البشعة التي خيضت ضد افغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بمبرر محاربة الارهاب ،والحقيقة هو سعي أمبريالي للسيطرة على منطقة بحر قزوين من أجل الأرباح المتوقعة التي تقدر بأكثر من 5 تريليون دولار من مصادر الغاز والنفط في هذه المنطقة وتأمين خطوط الأنابيب والطاقة حيث كانت أفغنستان مسارا محتملا لخطوط أنابيب الغاز والنفط من بحر قزوين الى الأسواق العالمية ، مما يجعل السيطرة عليها يصب في مصلحة القوى الكبرى ،إضافة إلى الأهمية الإقليمية والجيوسياسية . وجود قواعد عسكرية أمريكية في افغانستان ،يمنح الولايات المتحدة الأمريكية نفوذا استراتيجيا في منطقة ذات أهمية جيوسياسية كبرى ،تقع على حدود الصين وايران وآسيا الوسطى الغنية بالطاقة (مثل تركمانستان وأوزبكستان) ومكافحة النفوذ الإيراني والروسي في المنطقة. علاوة على ذلك يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تقوض أمن الصين واستقرارها بشكل مباشر عبر تقديم الدعم المالي و العسكري لحركة تركستان الشرقية الإسلامية المتمركزة في شمال أفغانستان. ويعد هذا جزءا من استراتيجية أمريكية أوسع لاحتواء الصين ومحاصرتها وزعزعة استقرارها. كما يشكل الوصول الأمريكي الى القاعدة الجوية « باغرام» الأفغانية تحديا للعمق الاستراتيجي لروسيا في آسيا الوسطى. هذا ما جعل روسيا والصين تعبران عن قلقهما من التواجد الامريكي في أفغانستان.

2. الحرب على العراق:

الحقيقة هو أن التوسع الامبريالي الامريكي ثابت في سياستها ،فقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية المناخ الذي خلفته هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 لتعزيز استراتيجيتها في الهيمنة على الشرق الأوسط والعالم . فهذه الحرب كما الحرب على افغانستان ،مرتبطة بحاجة الولايات المتحدة الأمريكية لضمان السيطرة على امدادات النفط في المنطقة الممتدة من وسط أسيا وحتى البحر الأبيض المتوسط ،ولضمان أمن الكيان الصهيوني. فكما تعتصر الرأسمالية فائض عمل الملايين وتقضي على إنسانيتهم من أجل الربح ،فإن الامبريالية تسحق شعوبا بأسرها من أجل ترسيخ وبقاء

هذه الرأسمالية العفنة. الإمبريالية لا تخجل من الخروج من أزماتها بأي شكل كان، حتى لو كان ثمن ذلك أشلاء مئات الألاف من القتلى والجرحى .

فالحروب الامبريالية هي نتيجة الصراعات الطبقية والتناقضات بين القوى الكبرى.الحرب جزء لا يتجزأ من النظام الرأسمالي المؤسس على الطموح الجامح للأرباح. فعندما يتعذر على القوى الإمبريالية الكبرى تأمين أرباحها بطرق ناعمة ،أو حل أزماتها الدورية ، تختار طريق الحرب. وغزو العراق ،ما هو إلا مثال واضح على اندماج الرأسمال (خصوصا النفط والشركات الكبرى) بالقوة العسكرية في إطار الامبريالية الجديدة. ولفهم العوامل الحقيقية وراء خطط الحرب الأمريكية ضد العراق ،لابد من أن نتحدث عن « سياسة النفط «. فتاريخ علاقة الامبريالية العالمية بالشرق الأوسط لا ينفصل عن تاريخ المحاولات المتكررة للسيطرة بشكل كامل ونهائي على امدادات النفط في هذه المنطقة الحيوية من العالم. لقد أصبح النفط مصدرا رئيسيا للطاقة اللازمة لتدوير آلة الصناعة في الدول المتقدمة. فالولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) في تغطية 46٪ من وارداتها، وهو ما يؤشر إلى الوضعية المهمة للدول المصدرة للنفط في استراتيجية الإمبريالية الأمريكية في القرن الحالي .لأنها تدرك أن السيطرة على منطقة الشرق الأوسط الكبير ،سيمكنها من تسيير دقة الاقتصاد العالمي وفقا لمصالحها الخاصة . من هنا يمكننا أن نفهم سعي الامبريالية الأمريكية الى الهيمنة العسكرية المباشرة على هذه المنطقة من العالم .

ان النهج العسكري والاقتصادي والجيوسياسي لإدارة ترامب ،باعتبارها الممثل البارز للنظام الرأسمالي المتوحش، يوضح كيف تواصل الامبريالية الأمريكية وشركاؤها في حلف شمال الأطلسي (الناتو) لعب لعبة مميتة مع منافسهم(الصين وروسيا بالدرجة الأولى) على حساب شعوب اوكرانيا ودول الشرق الأوسط و افريقيا وأمريكا اللاتينية وأفغانستان ،وفي هذا المسعى ،تستخدم حتى القوى الأصولية والجماعات الإرهابية التي زرعتها في عدة دول...

أية آفاق بعد قرار مجلس الأمن 2025 /2797 ؟

ج. حسن

تمكن النظام المغربي بتاريخ 31 أكتوبر 2025 من تحقيق نصر جزئي في قضية الصحراء الغربية والتي أصبحت بموجب هذا القرار مغربية وجند كل أدواته وإعلامه للتطبيل لهذا الحدث، هكذا تفاعل الشارع المغربي مع هذا القرار وتضاربت الآراء، فمنه من فرح كثيرا واعتبره انتصارا على النظام العسكري الجزائري الذي سخر كل إمكانياته المادية والديبلوماسية من أجل انفصال الصحراء عن بلادها الأم، المغرب حسب فهمهم/هن، هدفه من وراء كل تحركاته، وجعل هذه القضية مركزية لديه، ليس دفاعا عن حق الشعوب في الاستقلال وتقرير مصيرها ومنها الشعب الصحراوي كما يدعي ممثلوه واعتبار نفسه مجرد ملاحظ في هذا الصراع، وإنما الحصول على ممر إلى المحيط الأطلسي ومحاصرة المغرب في إطار الصراع الجيوستراتيجي بين البلدين وقد سبق للرئيس تبون أن نطق بذلك حيث قال «لا يمكن لدولة عظيمة مثل الجزائر ألا يكون لها ممرا إلى المحيط الأطلسي»، كما أن المخابرات الجزائرية منذ كان يرأسها الجنرال توفيق، عبرت على ضرورة عملها على عزل المغرب عن عمقه الإفريقي ووضع حجرة في حذائه لعرقلة أي تطور له في إطار الصراع بين الدولتين.

غير أن هذا الجزء الأول لم يهتم بمن هم/هن المستفيدين/ات الحقيقيين من هذا الصراع وإنما همه فقط هو استكمال الوحدة الترابية حسب زعمه، أما جزء آخر، فيعتبر أن هذا القرار، ما هو إلا حلقة من حلقات الصراع ولن ينعكس إيجابا على أوضاع عموم الجماهير الكادحة، أما المستفيدون الحقيقيون منه، فهي الأنظمة الإمبريالية، خاصة الأمريكية والفرنسية والكيان الصهيوني مع ترك جزء من الكعكة لكل من روسيا والصين إضافة إلى الطبقات السائدة الملتفة حول النظام وأعيان القبائل الصحراوية لذلك بغض النظر عن خلفيات هذا الصراع وأبعاده، فالسؤال الذي يستوجب طرحه الآن، ليس مسببات هذا الصراع، هل هو استكمال للوحدة الترابية المغربية أم نضال الشعب الصحراوي من أجل تقرير مصيره في الانفصال أو في الاتصال بالمغرب من خلال مفاوضات سياسية طبقا للشرعة الدولية ومن أجل بناء مغرب الشعوب. هذا النقاش أصبح متجاوزا بعد صدور القرار 2025/2797 والذي يقر بشكل لابأس فيه، بضرورة فتح مفاوضات بين الأطراف الأربعة على أساس الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية كنقطة انطلاق ونقطة الوصول، لذلك فالسؤال الآن، نحن كمغاربة وكقوى مناضلة من أجل الديمقراطية والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساوات الفعلية بين كافة المواطنين/ات، هل سينعكس هذا الانتصار الجزئي إيجابيا على أوضاع عموم الجماهير الكادحة؟ خاصة وأنه لن يعود هناك مبرر لمزيد من التسلح؟ ثم إذا كان جميع المغاربة سواسية في الحقوق والواجبات كما ينص على ذلك دستور 2011 وكما قال رئيس الدولة في خطاب 31 أكتوبر بعد صدور القرار 2025/2797 الذي سيعتبر مستقبلا «عيد للوحدة» فهل سيكون المغرب موحدا في كل شيء؟ وهل ستزول الإمتيازات التي كانت تمنح لمناطق الصحراء وساكنتها من تخفيض الضرائب والأسعار والخدمات الاجتماعية وفي التشغيل...؟

وإذا كان النظام يؤمن فعلا بتمكين منطقة الصحراء من حكم ذاتي، فما الذي يمنعه من جعل المغرب بلدا فيدراليا، تتمتع فيه مختلف المناطق ذات الخصوصيات الاثنوثقافية من حكم ذاتي كذلك في إطار مساوات المغاربة، عوض هذه الجهوية المخزنية التي لا تستند إلى أي بحث علمي، عدا كونها إطارا لشراء النخب وتوسيع قاعدته؟ فالمغرب حصل على استقلاله الشكلي منذ سنة 1956، وطيلة هذه السنوات لم يثبت أن النظام اتخذ قرارات سياسية، تهدف إلى عصرنة البلاد ودمقرطته وتوزيع الخيرات بين مختلف مناطقه وسكانه، فمن هم المستفيدون/ات من هكذا استقلال؟ أليس عملاء الاستعمار والقواد الكبار وأعيان القبائل وحاشية المخزن وأسياده الدوليين؟ فأي انعكاس لهذا الاستقلال الشكلي على أوضاع مغاربة الهامش الذين قاوموا فعلا الاستعمار؟ أيعقل أن تبقى في القرن 21 مناطق من البلاد تفتقر إلى أدنى شروط العيش الكريم وترزح تحت الفقر والتهميش والإقصاء، في حين يقوم المقربون من المخزن من نهب المال العام وتهريبه إلى الخارج دون أي محاسبة حقيقية؟ وماذا استفاد المتطوعون/ات في المسيرة الخضراء؟ ألا نرى المئات من الجنود الذين قاموا بواجبهم دفاعا عن «الوحدة الترابية» يقومون بوقفات احتجاجية بالرباط أمام برلمان الأعيان من أجل تقاعد يضمن لهم العيش الكريم، خاصة وأن منهم من يحمل عاهات الحرب في حين يتمتع البرلمانيون/ات بكل الامتيازات، والذين/ اللواتي أكيد لم يقدموا أي خدمة للوطن، عدا الدفاع عن مصالحهم/هن الشخصية؟ فالمخزن يحرك حاليا الأحزاب المندمجة في بنيته من أجل ترسيم سياساته.

فبماذا يمكن تفسير تهميش المناطق الجبلية وحرمانها من أي تنمية حقيقية رغم توفرها على كافة مقومات النمو من مياه وغابات ومعادن وأراضي صالحة للزراعة والتي استحوذت عليها الطبقات السائدة، غير أن النظام القائم لم يكن وليس ديمقراطيا ولا شعبيا، ولا يمكن تبرير ذلك بملف الصحراء، لذلك فإن المطلوب الآن هو استغلال هذا المعطى الجديد، بما فيه الاستناد على الدستور الممنوح للنضال من أجل حق الشعب المغربي عامة في تقرير مصيره السياسي والاقتصادي في ظل نظام فيدرالي يضمن لكافة المناطق ذات الخصوصيات الاثنوثقافية أقصى درجة من الحكم الذاتي على شاكلة ما سيقدم في الصحراء ومن أجل التوزيع العادل لخيرات البلد ومحاسبة كافة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في كافة أبعادها واسترجاع الأموال المنهوبة لتغطية الخصاص المهول خاصة في القطاعات الاجتماعية ووضع دستور جديد يقطع مع الماضي جوهره ديمقراطي شكلا ومضمونا.

ففي ظل الوضع السياسي الراهن، المستفيدون الحقيقيون هم النظام المخزني والطبقات الملتفة حوله وأسياده الدوليين، أولا، النظام سيستفيد سياسيا كمحرر وموحد البلاد واقتصاديا من خلال المجموعة الاقتصادية «المدى» والتي تستثمر في الطاقات المتجددة، المعادن، الهيدروجين الأخضر والفلاحة وغيرها من المجموعات الاقتصادية الكبرى والامبريالية العالمية من خلال الصفقات التي تمت معها في مختلف المجالات خاصة الطاقة والمعادن النادرة، أما عموم الجماهير الشعبية الكادحة، فنصيبها سيكون مزيدا من الاستغلال والحرمان من الحريات تحت مبرر تشجيع الاستثمار... إن بناء دولة قوية لا يقتصر فقط على مساحتها الجغرافية، رغم أهمية الجغرافيا في إطار الصراعات الجيوستراتيجية وإنما قبل كل شيء، عبر بناء نظام ديمقراطي حقيقي، يتمتع فيه كل المواطنين/ات بمواطنة كاملة غير منقوصة من خلال دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا وقضاء نزيه ومستقل يحمي حقوق الأفراد والجماعات ويكون فيه المواطن/(ة) في صلب اهتمامات الدولة والأمثلة كثيرة بالعالم، فأين المغرب من كل هذا؟

فإذا كان النظام العسكري الجزائري يستغل هذا الملف لحساباته الداخلية، بعد أن فشل في مشروعه الاستراتيجي، فإن هذا لا يجب أن يجعلنا تتماهى مع الخطابات المخزنية وتتناسى الأهداف الأساسية للحركة التقدمية عامة، المتمثلة في التحرر الوطني وبناء نظام ديمقراطي ومن أجل مغرب الشعوب في أفق تشييد المجتمع الاشتراكي. أما آن الأوان لتشكيل جبهة شعبية واسعة لتحقيق هذه الأهداف؟ وإلى متى تبقى قوى اليسار الفعلي في هذا الوضع المتسم بالضعف والتشرذم؟ أليس الوضع مناسبا لجمع مختلف القوى الحية واليسارية والديمقراطية حول برنامج حد أدنى يربط بين سيرورة الحل النهائي لملف الصحراء ودمقرطة الدولة؟ فالزمن السياسي لا ينتظر أحدا.

إذا كان النظام العسكري الجزائري يستغل هذا الملف لحساباته الداخلية، بعد أن فشل في مشروعه الاستراتيجي، فإن هذا لا يجب أن يجعلنا تتماهى مع الخطابات المخزنية وتتناسى الأهداف الأساسية للحركة التقدمية عامة، المتمثلة في التحرر الوطني وبناء نظام ديمقراطي ومن أجل مغرب الشعوب في أفق تشييد المجتمع الاشتراكي. أما آن الأوان لتشكيل جبهة شعبية واسعة لتحقيق هذه الأهداف؟

ي ظل الوضع السياسي الراهن، المستفيدون الحقيقيون هم النظام المخزني والطبقات الملتفة حوله وأسياده الدوليين، أولا، النظام سيستفيد سياسيا كمحرر وموحد البلاد واقتصاديا من خلال المجموعة الاقتصادية «المدى» والتي تستثمر في الطاقات المتجددة، المعادن، الهيدروجين الأخضر والفلاحة وغيرها من المجموعات الاقتصادية الكبرى والامبريالية العالمية من خلال الصفقات التي تمت معها في مختلف المجالات

التضخم: الأسباب والانعكاسات

في السنوات الاخيرة ارتفع التضخم لمستويات غير مسبوقة بحيث بلغ بفرنسا 6،2% وبالولايات المتحدة ارتفع ليصل الى 7،1% وبمنطقة الأورو وصل لحدود 10،1%. اما ببعض الدول بإفريقيا والشرق الأوسط فقد ارتفع لمستويات مذهلة بحيث وصل بلبنان 124% و103% بالسودان. هكذا فبعد عقود من استقرار الأسعار، على الأقل في الدول الرأسمالية الكبرى، حدثت طفرة تضخمية كبيرة.

في هذا الإطار لا يمكن الاعتماد على الاقتصاديين البرجوازيين لفهم أسباب التضخم، فالغالبية منهم لم يستطيعوا التنبؤ بأزمة 2008/2009 قبل حلولها كما انهم لم يتوقعوا الازمة التضخمية التي انفجرت خريف 2021. عكس ذلك فقد قام الاقتصاديون الماركسيون بالتنبيه لهاتين الازمتين، الاقتصادية والتضخمية، قبل وقوعهما بالرغم من انهم لم يحددوا تواريخ اندلاعها لان مثل تلك التنبؤات تدخل في باب المستحيل. أكثر من ذلك فان هؤلاء الاقتصاديين الماركسيين هم من وضح بشكل دقيق من هم المستفيدون من التضخم ومن هي الشعوب والطبقات الاجتماعية التي تتحمل عبئ التضخم أكثر من غيرها.

التضخم، الأسباب والانعكاسات

ج. حسن

1) في مفهوم التضخم:

يحاول الاقتصاديون الليبراليون مقاربة التضخم من عدة زوايا، لكن بشكل عام يجمعون على كونه الوضع التي تشهد فيها أسعار السلع والخدمات التي تهم أوسع شريحة من المواطنين ارتفاعا مستمرا مقارنة مع معدل الدخل العام، بمعنى أن الارتفاع المؤقت لأسعار السع والخدمات أو الذي يمس فقط فئة من المواطنين/ات لا يعتبر تضخما، هكذا يؤثر التضخم على الوضع الاقتصادي وعلى القدرة الشرائية للمستهلكين/ات وتنخفض قيمة العملة المحلية مقارنة مع العملات الأجنبية الرئيسية وتختل العلاقة بين العرض والطلب بسبب انخفاض القيمة التبادلية للعملة المحلية مما يؤثر بدوره على الاستثمار الذي تصبح تكلفته أكبر مع الشكوك في القدرة على تصريف البضائع المنتجة بسبب تدني القدرة الشرائية لشريحة واسعة من المواطنين/ات، لذلك تضطر الحكومات إلى اتخاذ إجراءات مالية من خلال البنك المركزي للحد من التضخم تفاديا لانهيار اقتصاد البلاد، أما الفكر الماركسي، فهو لم يهتم بشكل مباشر بالتضخم، وإنما اعتبره انعكاس للصراع الطبقي بين الرأسمال وقوة العمل، فهدف الرأسمال هو امتصاص أكبر قدر ممكن من فائض القيمة من قوة العمل، فكلما كان نصيب الرأسمال من فائض القيمة المنتجة كبيرا، كلما زادت نسبة التضخم، لذلك فالتضخم مرتبط بمستوى الصراع الطبقي بالبلاد ونتائجه، وكلما احتد الصراع الطبقي، تضطر الدولة أو الحكومات لاتخاذ إجراءات مالية واجتماعية من أجل تخفيض نسبة التضخم، بمعنى تحسين ظروف عيش عموم المواطنين/ات تفاديا لأي احتدام للصراع، وهذا ما وقع بأوروبا الغربية خاصة بعد الثورة البلشفية. لذلك فالقضاء على التضخم مرتبط جدليا بالقضاء على النظام الرأسمالي الذي ينتجه أما أنواع التضخم فهي عديدة حسب معيار قياسه. فحسب معيار تحكم الدولة في جهاز الأسعار، يمكن الكلام عن التضخم الظاهر الذي تبرزه الأسعار الحقيقية للسلع المستهلكة وكذلك التضخم المكبوت الذي تخفيه الدولة من خلال قرارات دعم السلع ووضع سقف للأسعار، أما حسب حدة التضخم، فيمكن الكلام عن التضخم الجامح هو أخطر أنواع التضخم، حيث ترتفع الأسعار باستمرار وبشكل سريع يصعب السيطرة عليها مما يؤدي إلى أزمة حادة تمس خاصة عيش عموم الجماهير الكادحة في حين تستفيد الطبقات المالكة لوسائل الإنتاج منه. أما التضخم غير الجامح فهو يسهل التحكم فيه من طرف السلطات وفي العديد من الحالات تكون أسبابه غير اقتصادية.

2) الأسباب:

بالنسبة لليبراليين/ات، فالتضخم هو نتيجة مباشرة لاختلال العلاقة بين العرض والطلب وكأن السوق مستقل عن الصراع الطبقي إقليميا ودوليا. أما الفكر الماركسي، فيرجع ذلك إلى مستوى الصراع الطبقي سواء محليا أو إقليميا أو دوليا، وأحسن مثال هو أوروبا الغربية، فلما احتد الصراع على المستوى الدولي ونجحت الثورة البلشفية وبروز حركات التحرر عبر العالم، دفعت دول أوروبا الغربية وأمريكا... سنة 1919 إلى تأسيس منظمة العمل الدولية لتنظيم وضبط العلاقات الشغلية خاصة بدول المركز وتمكين الطبقة العاملة بها من عديد من الحقوق والمكتسبات لجعلها تبتعد عن الفكر الثوري والقبول بالإصلاحات من داخل النظام الرأسمالي، هكذا تم خلق ارستقراطية عمالية في دول المركز والتي أصبحت تدافع عن النظام الرأسمالي عوض النضال من أجل استبداله بنظام بديل ينعدم فيه الاستغلال الطبقي، أي النظام الاشتراكي ذي الأفق الشيوعي، لكن ما أن تمكن النظام الرأسمالي من تفكيك الإتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي ومحاولة زرع ثقافة «نهاية التاريخ» ثم وصول الليراليين الجدد إلى الحكم حتى بدأ الرأسمال يضع قوانين جديدة في مجال التشغيل، كمدونات للشغل تشرعن المرونة في التشغيل وفي الأجور، ثم المقاولات من الباطن وتحرير الأسواق وقوانين رفع سن التقاعد ووضع قيود على حق ممارسة الإضراب... إلى غير ذلك من الإجراءات النيوليبرالية التي أدت إلى تدهور المستوى المعيشي بدول المركز، ما بالك بدول المحيط التابع. هكذا نلاحظ أن التضخم مرتبط جدليا بمستوى الصراع الطبقي بكل بلد وعلى مستوى العالم، أما علاقة العرض بالطلب فهي نتيجة لهذا الصراع وليس سببا رئيسيا فيه.

أما بالنسبة للمغرب فكون اقتصاده، رأسمالي تبعي يعتمد في أغلب منتجاته على الاستيراد سواء بالنسبة للمواد المصنعة أو التي تدخل في تصنيع بعض المنتجات محليا، إضافة إلى كون الريع هو أساسه فمن الضرورة أن ينتج عن ذلك تضخم، خاصة وأن الأوضاع الدولية تعرف اضطرابات مستمرة، كما أن الفساد المستشري بالبلاد وتعطيل جل مؤسسات الرقابة كمجلس المنافسة، يجعل فئة قليلة تتحكم في الاقتصاد وبالتالي في الأسعار التي لا تتوقف عن الارتفاع ومنها أسعار المواد الأساسية والأدوية. يضاف إلى كل هذا ضعف اليسار والنقابات التي تهيمن عليها بيروقراطيات فاسدة مندمجة في البنية المخزنية، خاصة بعد تمكن النظام المخزني عبر محكوماته من تمرير قوانين تراجعية، كمدونة الشغل والقانون التكبيلي للإضراب إضافة إلى الإجهاز على صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي والكنوبس في غياب مقاومة حقيقة. هذا الوضع المتردي أدى إلى الهشاشة في مجال التشغيل وبالتالي ضعف الاستهلاك الداخلي الذي نتج عنه تشريد عشرات الآلاف من العمال/ات وضعف الاستثمار مما أدخل البلاد في أزمة بنيوية أي في تضخم جامح سيصعب إيقافه دون تغيير جذري في السياسات العمومية.

فما هي الانعكاسات؟

على المستوى الدولي، فالنظام الرأسمالي بحكم تناقضاته الداخلية عرف أزمة لم يستطع الخروج منها على الأقل منذ سنة 2008 وكل محاولات الامبريالية العالمية وخاصة الأمريكية لن تنفع في حلها، لكن مع استمرار ضعف الحركة اليسارية وتشرذمها، يمكن للرأسمالية إيجاد مسكنات لهذه الأزمة البنيوية، أما على مستوى دول المحيط، فالأوضاع ستزداد تعقيدا إذا لم تعرف السياسات العمومية تغييرا جذريا. أما بالنسبة للمغرب فالإنعكاسات ستكون وخيمة، لماذا وكيف؟ فالنظام أغرق البلاد في الديون الخارجية والداخلية، هذه الوضعية جعلته تحت وصاية المؤسسات المالية الدولية التي تفرض عليه شروطا مجحفة في حق عموم الجماهير الشعبية من أجل ضمان استرجاع ديونها من بينها تدمير القطاعين الإجتماعيين الأساسيين التعليم والصحة العموميين إضافة إلى خوصصة باقي القطاعات ومنها الاستراتيجية كالاتصالات والماء والكهرباء وغيرها وإعطاء امتيازات جد مهمة للرأسمال الدولي للاستثمار في المغرب في القطاعات ذات القيمة المضافة الضعيفة دون أن يصاحب ذلك قوانين تلزم الرأسمال بنقل المعرفة والتكنولوجيا واحترام البيئة وحقوق العمال/ات. لذلك أمام عجز الاقتصاد الوطني من خلق ثروة حقيقية تسمح بالخروج من دائرة الديون وتبعاتها، وفي ظل الأجور المتدنية، تجد أغلب المقاولات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في الاستمرار في عملية الإنتاج بسبب ضعف الاستهلاك الداخلي الناتج عن ضعف الأجور، مما يؤدي بها إلى الإغلاق الجزئي أو الكلي واستفحال الأزمة خاصة مع محاولة بنك المغرب التحرير النهائي للدرهم، وأمام عجز الدولة عن إيجاد مصادر أخرى للتمويل بسبب تفشي الفساد واقتصاد الريع واستحواذ فئة قليلة من خدام المخزن على مقدرات البلاد، تلجأ إلى إلغاء صندوق المقاصة والمزيد من الضرائب التي تمس أساسا الطبقة المتوسطة التي أصبح وضعها يتدهور منذ سنوات، تحت مبررات توسيع الوعاء الضريبي، العدالة الجبائية. هكذا ستعرف أسعار السلع والخدمات مزيدا من الارتفاع. هذا التضخم بالضرورة ستنتج عنه احتجاجات وربما انتفاضات.

فهل اليسار الجذري مستعد لهذه المتغيرات؟ وما هي المبادرات الفعلية التي عليه القيام بها قبل فوات الأوان؟

في أسباب التضخم

ع/ح

لقد عاد التضخم من جديد وذلك بعد أربعة عقود من استقرار الأسعار على المستوى العالمي. لمواجهة هذا الوضع لجأ البنك المركزي للولايات المتحدة الأمريكية (FED) إلى اعتماد سياسة مالية ترتكز للرفع من أسعار الفائدة وذلك بناء على منطق سائد يجعل من الافراط في خلق النقود بدون سند مادي السبب الوحيد للتضخم، وذلك ما أقدمت عليه الأبناك المركزية عبر العالم خلال جائحة كوفيد، لذلك فمحافظي البنوك المركزية يعتبرون رفع أسعار الفائدة الوسيلة الوحيدة لإيقاف التضخم. هذا المبرر هو ما دفع بالبنك المركزي الامريكي للرفع من سعر الفائدة ستة مرات ما بين 16 مارس و02 نونبر 2022 ليوصله الى حدود 4% بعد ان كان لا يتجاوز0،25%. نفس التدبير اعتمدته رئيسة البنك المركزي الأوروبي (BCE «كريستين لكارد» التي أقدمت على الرفع من قيمة أسعار الفائدة ثلاثة مرات متتالية ليستقر هذا السعر الآن عند حدود 2%. والاكيد هو ان اسباب التضخم الحالي ليست لا هي بالنقدية ولا راجعة لطلب مرتفع على مواد الاستهلاك او لسبب نقص في هذه المواد. بل انه نتيجة لعلاقات اجتماعية، أي لصراع بخصوص توزيع القيمة المضافة الذي يترجم هجوم طبقي من طرف الرأسماليين بهدف الحفاظ على هامش الربح في سياق دولي يطبعه تراجع المكاسب الإنتاجية وترافق بتدهور القدرة الشرائية، هذا التدهور وهذا التراجع الذي لا تعيشه كل الشركات بنفس الحدة ولا كل الاسر بشكل متكافئ.

التضخم الحالي لا يخضع لعوامل نقدية ولا يمكن ارجاعه لإقبال متزايد على مواد الاستهلاك. فالتعريف الذي يضعه الاقتصاديون للتضخم هو الارتفاع الذي يطرأ على سعر المواد الغذائية والخدمات، ارتفاع يتم تحديده في إطار مدة زمنية بعينها، في الغالب هي السنة، أي من تاريخ محدد من السنة الى نفس التاريخ في السنة الموالية، فتتم مقارنة اثمنة السلع والخدمات في السنة المعتمدة مقارنة مع السنة او السنوات الماضية، فينعكس التضخم على شكل فقدان العملة لقيمتها الشرائية. و لتقييم نسبة التضخم يتم الرجوع لما لحق بأسعار السلع و الخدمات التي تم تحديدها عند الاستهلاك، كسلة سلع مرجعية،) أي عدد محدد من السلع الأساسية و الخدمات (تكون بنفس الكمية و الجودة، من ارتفاع في الثمن بتوظيف أداة القياس المتعارف عليها في هذا الاطار، أي) (IPC الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك. والتضخم كما تم تحديده الآن على هذا الشكل يرجع في آخر تحليل الى الصراع على توزيع الأرباح، أي نتيجة لإجراءات تتخذها مجموعة اجتماعية هي طبقة الرأسماليين الكبار من اجل الاستحواذ على أكبر حصة من الثروة التي تم خلقها.

صحيح انه عند دراسة أسباب التضخم كل المحللين لا يتفقون على نفس الاسباب. فقد نجد من بينهم اقتصاديين نقديين (des économistes monétaristes) المنفتحين على أعمال أمريكيين من أمثال (Irving Fisher / Milton Friedman) الذين يعتقدون ان التضخم ناتج عن اصدار كميات كبيرة من النقود مقارنة مع الكم الضروري والمطلوب. وفق هذا الطرح عندما يتم تداول كمية كبير من المال في الاقتصاد يؤدي ذلك الى زيادة في الطلب على السلع والخدمات ما لم يترافق توظيف تلك الكمية من المال مع خلق ثروة حقيقية إضافية، وقد ينتج عن ذلك لا محالة ارتفاع في الأسعار. هذه المقاربة ترتكز في طبيعة الحال على مقاربة تقوم على فكرة مفادها ان كل الأموال المتوفر لا تليق الا لشراء السلع والخدمات، أي انها وسيط في العملية التبادلية، وهي فرضية دحضها الاقتصادي الإنجليزي الشهير «كينز» Keynes كما أثبتت الأحداث عدم صحتها. فقد اتضح من خلال استبيان اعدته مجلة (Alternati-ves Economiques) انطلاقا من معطيات مستقات من البنك العالمي ان تطور المعروض النقدي كنسبة مئوية للناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم كنسبة مئوية على المستوى العالمي خلال الفترة ما بين 1980 الى 2018 تعكس نمو المعروض النقدي العالمي بشكل أسرع من النشاط الاقتصادي ورغم ذلك بقي التضخم في انخفاض.

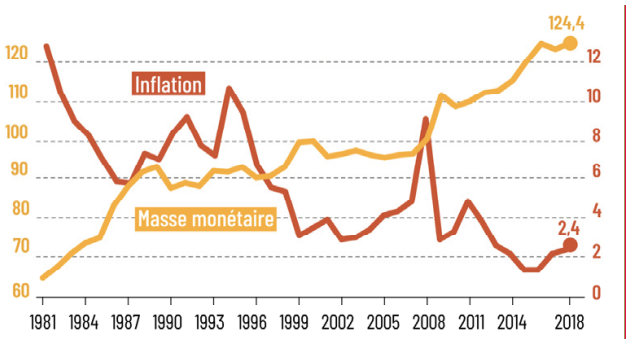

تطور المعروض النقدي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ومعدل التضخم (كنسبة مئوية) عالميًا.
وفرة في النقود، لكن من دون تضخم. المصدر: «البدائل الاقتصادية»، استنادًا إلى بيانات البنك الدولي.

فمنذ الازمة الاقتصادية 2008 عملت الابناك المركزية على مستوى العالم على انتهاج سياسات نقدية متساهلة تقوم على التيسير الكمي، فقامت بضخ سيولة مالية كبيرة في الاقتصاد كما قامت بشراء أصول مالية وسندات بهدف تخفيض أسعار الفائدة التي اوصلتها لمستوى الصفر، بل لمستويات سلبية، وكل ذلك من اجل تحفيز النمو وتشجيع الاقبال على الاقتراض، ورغم كل ذلك لم تعرف أسعار مواد الاستهلاك والخدمات اية زيادة تذكر. كل ما وقع هو ان أحدث ذلك نوعا من التضخم المالي فأدى لخلق فقاعة في الأسواق المالية. لهذا أمكن القول ان أزمة التضخم القائمة هي في المقام الأول ناتجة عن الجري وراء جني الأرباح الطائلة. فالشركات تعمد للرفع من الأسعار بهدف توسيع هامش ربحها وكثيرا ما تستغل السياق التضخمي العام لإخفاء لجؤها لهذه الزيادات الغير المبررة. فقد بينت دراسات عدة ان جري الشركات وراء جني المزيد من الأرباح لعب دورا أساسيا في التضخم الحالي ما ترتب عنه ارتفاع مهول في الأسعار مقارنة مع الفترة السابقة.

لحماية الأغنياء من انعكاسات التضخم لجأت الابناك المركزية والحكام عبر العالم الى اعتماد «منحنى فيليبس» الشهير الذي يعرف ايضا «بعلاقة فيليبس»، وهي ترتكز على علاقة عكسية بين معدلي البطالة والتضخم، بحيث يقل التضخم بارتفاع معدلات البطالة ويزداد مع انخفاض معدل هذه الأخيرة، وذلك راجع لكون الأجور تكون مرتفعة في الحالة الاخيرة. في هذا الإطار يوضح باحث اقتصادي أمريكي سبقت الإشارة اليه اعلاه (Milton Fried-man) ان الاسبقية يجب ان تكون لمحاربة التضخم لان هنالك مستوى عاد/طبيعي من البطالة يساهم في توازن الاقتصاد ولا يمكن تخفيضه عن هذا المستوى لمدة طويلة. ومثل هذه الأفكار هي التي توجه اليوم تصرفات البنوك المركزية التي عمدت للرفع بشكل مباغت لسعر الفائدة، وباعتمادها على مقاربة الرفع من أسعار الفائدة تسببت في عرقلة الاقتصاد بحيث عرفت البطالة ارتفاعا كبيرا كما تقلصت الأجور وفي نفس الوقت تفاقم معدل التضخم. لهذا السبب يمكن التأكيد على ان إجراءات كهذه غير ناجعة لان التضخم لا ينتج عن نشاط اقتصادي مفرط او بسبب ارتباط ميكانيكي للأجور بالأسعار، وان المبرر الوحيد الذي يجعل البنوك المركزية تلجأ للرفع من سعر الفائدة هو اختيارها المسبق لمن سيكون الضحية والخاسر من التضخم ومن سيكون المستفيد. و الأبناك باعتمادها لتقليص الاجور وعرقلة سير الاقتصاد اختارت ان تجعل من الاجراء من سيدفع الثمن وليس الرأسماليين المستفيدين من الوضع، وهذا ما يوضح انها، ومن ورائها الحكام، يبرهنون بما لا يدع مجالا للشك انهم يعانون من عمى أيديولوجي دفع بهم لتطبيق منطق طبقي افتراسي.

ان التضخم من تمظهرات الصراع بشأن توزيع الثروة التي تم انتاجها. ومعلوم ان ارتفاع اثمنة مواد الاستهلاك والخدمات تتسبب فيها عادة اربعة عوامل منها الرأسماليون والكبار منهم، وكذا الحكام المساندون لهم بسن سياسات نقدية/اقتصادية تحمي مصالحهم من دون غيرهم، العمال هم كذلك يمكن ان يدرجوا بين هذه العوامل عندما يطالبون بشكل جماعي بالزيادات في الأجور، وكذلك الدولة من خلال الرفع في الضرائب واخيرا هنالك عوامل خارجية مساعدة منها الحروب، كالحرب القائمة حاليا على الاراضي الأوكرانية والكوارث ومنها كوفيد19- وكوارث أخرى طبيعية. لكن السؤال الذي يطرح نفسه اليوم هو المتعلق بميزان القوى بخصوص توزيع القيمة المضافة والذي يتضح انه في الفترة الراهنة لصالح رأس المال. فمنذ الثمانينات من القرن الماضي يلاحظ انخفاض حصة الأجور في القيمة المضافة بنسبة 10%، هذا وقد تطول هزيمة الطبقة العاملة مع اشتداد المعركة ضد التضخم نظرا لان مؤشرات عدة ومنها الاختلالات التي تسببت فيها العولمة وترابط اقتصاديات الدول، ترجح ان التضخم قد يطول أمده. واخذا بكل هذه الاعتبارات فعلى السياسات الاقتصادية والنقدية ان توفر للطبقة العاملة أجورا تسمح بالتغلب على التضخم وان تفرض على أصحاب الريع من الرأسماليين والشركات الكبرى ان تدفع الثمن بدلا من ان تتحمل الطبقات الفقيرة وعلى رأسها العمال انعكاسات التضخم لوحدها.

في الختام لابد من التذكير بان جشع الرأسماليين لا حدود له وبأن نمط الإنتاج الرأسمالي فوضوي لا يخلو من تقلبات مفاجئة ما يجعل البشرية تتعرض لأنواع من حالة لاستقرار لا تطاق، لهذا فلابد من كسر قبضة الرأسماليين الخانقة على الاقتصاد وعلى مصير البشرية وهذا لن يتأتى الا بخلق جبهات عريضة من القوى الشعبية والأحزاب التقدمية لمناهضة الرأسمالية والامبريالية.

التضخم: تأثيراته وسبل معالجته

المصطفى خياطي

لا يمكن للمواطن البسيط ذي الدخل المحدود والمنتمي للطبقات الشعبية أو البرجوازي الصغير أن يحلم بالادخار في ظل اقتصاد موسوم بالتضخم وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وفواتير الخدمات كالماء والكهرباء والنقل والهاتف... الخ لأن موازنات الأسر على الإنفاق تختلف مع ارتفاع المدفوعات وخصوصا إذا طرأ إنفاق مستعجل كالتطبيب وشراء الدواء. التضخم هو إذن حالة يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعا مستمرا في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تحتاجها شريحة واسعة من الناس، وبالتالي لا يمكن أن تدخل حاجيات الطبقات الميسورة في خانة التضخم كما لا يمكن أن نلمس تأثيراته الحادة إذا مرحليا. فهو إذن يعني تدني القدرة الشرائية أمام انخفاض العملة المحلية التي لا تكفي وحداتها لشراء نفس الكميات من السلع كما من ذي قبل.

هكذا فإن التأثير المباشر للتضخم على الاقتصاد يمر من بوابة فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية مما ينعكس على ثقة المستهلك في العملة المحلية مما يدفع البعض إلى الإنفاق على الاستهلاك الحاضر وتخزين المال في السلع المعمرة والعقارات والعملات الصعبة خوفا من ارتفاع أسعارها مستقبلا مما يؤثر على الادخار وفقدان النقود لقيمتها ووظيفتها كمخزن للقيمة. وقد يدفع التضخم الحكومات والبنوك المركزية إلى محاربته عن طريق رفع أسعار الفائدة لخفض مستويات الطلب مما يؤثر سلبا ومباشرة على الطبقات العاملة والموظفين الصغار نظرا لانخفاض القيمة الحقيقية لأجورهم ورواتبهم. وقد تؤدي نسب التضخم العالية إلى إرغام البنوك المركزية على إصدار فئات نقدية أكبر من العملة لتمكين المتعاملين من الوفاء بالتزاماتهم المالية عند عزوف المستهلكين عن استعمال العملات المحلية.

وليس التضخم قدراً محتوما! فكما إنه نتيجة لسياسات اقتصادية ومالية لا وطنية وتبعية وغير معقلنة، فإذن يمكن معالجته عبر سن سياسات نقدية تتحكم في معدلاته من خلال التأثير على مستويات المعروض النقدي لأنه كلما ازداد عرض النقد أكثر من السلع، كلما ارتفعت نسب التضخم، والعكس صحيح. ويمكن للحكومات كذلك إن كانت تتمتع بالاستقلالية وتملك قرارها بيدها أن تسن سياسة مالية توازن بين الضرائب والأجور والرواتب والمعروض من السلع وضبط الميزان التجاري فيما يخص الصادرات من المنتجات والسلع الاستهلاكية وترشيد نفقات الدولة (بنزين – ماء كهرباء – طاقة...) والذي سيؤدي بدوره إلى خفض الطلب ومن ثم خفض معدل التضخم. كما يمكن كذلك خفض نسب التضخم من خلال تبني سياسات تقوية جانب العرض بحيث يمكن زيادة مستويات الإنتاج عبر :

– إصلاح سوق العمل وتنميته.
– – تحسين التعليم والمهارات.
– – تحفيز الشركات الناشئة.
– – تحسين البنية التحتية

– بالتأكيد، التضخم المالي هو أحد أكثر الظواهر الاقتصادية تأثيراً على اقتصاد أي بلاد، وتأثيراته متعددة ومتشعبة، تتراوح بين الإيجابية النسبية (إذا كان معتدلا) إلى المدمرة (إذا كان مفرطاً). فيما يلي تحليل شامل لتأثيرات التضخم على اقتصاد البلاد، مقسمة إلى فئات:

أولاً: التأثيرات السلبية للتضخم (خاصةً إذا كان مرتفعاً أو مفرطاً)

1 – تآكل القوة الشرائية للأفراد:

· النتيجة المباشرة: كلما ارتفع مستوى الأسعار، انخفضت كمية السلع والخدمات التي يمكن للفرد شراؤها بنفس الدخل النقدي. وهذا يعني انخفاض في مستوى المعيشة الحقيقي، خاصةً لأصحاب الدخول الثابتة (كالمتقاعدين والموظفين ذوي الرواتب التي لا ترتفع بنسبة التضخم).

2 – إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل مشوه:

· المدينون vs الدائنون: المستفيدون هم المدينون (مثل الأفراد الذين لديهم قروض سكنية أو الشركات المدينة) لأنهم يسددون ديونهم بأموال أقل قيمة. بينما المتضررون هم الدائنون (مثل البنوك والمودعين) لأن قيمة الأموال التي سيستردونها أقل.

· أصحاب الدخول المتغيرة vs الثابتة: قد يستفيد أصحاب الدخول المرتبطة بأسعار السوق (كبعض التجار) بينما يتضرر بشدة أصحاب الدخول الثابتة.

· ملاك الأصول الحقيقية: يستفيد ملاك الأصول مثل العقارات والأسهم لأن أسعار هذه الأصول ترتفع عادة مع التضخم، مما يوسع فجوة الثروة بينهم وبين من لا يملكون سوى مدخرات نقدية.

3 – ارتفاع تكاليف المعيشة وعدم الاستقرار الاجتماعي:

· يؤدي الغلاء المعيشي إلى زيادة الضغوط على الأسر، مما قد ينتج عنه احتجاجات واضطرابات اجتماعية، ويضعف الشعور بالرضا والاستقرار في البلاد.

4 – تشويه قرارات الاستثمار والإنتاج:

· التحول من الإنتاج إلى المضاربة: بدلاً من استثمار الأموال في مشاريع إنتاجية طويلة الأجل، يتجه المستثمرون إلى المضاربة في الأصول (عقارات، ذهب، عملات أجنبية) كتحوط ضد التضخم، مما يضر بالاقتصاد الحقيقي.

· صعوبة التخطيط طويل الأجل: يصعب على الشركات التنبؤ بالتكاليف والأرباح المستقبلية، مما يثبط استثماراتها ويقلل من فرص خلق فرص عمل جديدة.

– 5 تدهور قيمة العملة المحلية واختلال الميزان التجاري:

· انخفاض سعر الصرف: تفقد العملة المحلية قيمتها مقابل العملات الأجنبية، مما يرفع تكلفة الواردات (مثل السلع الأساسية، الآلات، الأدوية)

· تأثير غير مؤكد على الصادرات: قد تصبح الصادرات أرخص للخارج، ولكن إذا كانت تعتمد على مواد مستوردة، فقد لا تتحقق هذه الميزة.

6 – ارتفاع أسعار الفائدة:

· للسيطرة على التضخم، يقوم البنك المركزي عادة برفع أسعار الفائدة. هذا يرفع تكلفة الاقتراض للأفراد والشركات، مما يبطئ النشاط الاقتصادي (الاستهلاك والاستثمار) ويمكن أن يؤدي إلى الركود.

7 – تآكل المدخرات:

· تفقد المدخرات النقدية (في الحسابات البنكية ذات العوائد المنخفضة) قيمتها الحقيقية مع مرور الوقت، مما يثبط الناس عن الادخار ويشجع على الاستهلاك المفرط أو تحويل المدخرات إلى أجنبي.

8 – تأثير «قائمة الانتظار»:

· مع ارتفاع الأسعار، يضطر المستهلكون لقضاء وقت أطول في التسوق ومقارنة الأسعار للعثور على سلع أرخص، مما يهدر وقتاً وطاقة كان من الممكن استخدامها في أنشطة أكثر إنتاجية.

ثانياً: التأثيرات الإيجابية (في حالة التضخم المعتدل والمستقر)

من المهم ملاحظة أن الاقتصاديين يعتبرون التضخم المعتدل والمستقر (حوالي 2–3%) صحياً وضروريا لنمو الاقتصاد، وذلك للأسباب التالية:

1 – تشجيع الاستهلاك والاستثمار: معرفة أن النقود ستفقد جزءاً بسيطاً من قيمتها في المستقبل تشجع الأفراد على الاستهلاك والشركات على الاستثمار الآن بدلاً من تأجيله، مما يحفز الطلب الكلي والنمو الاقتصادي.

2 – منع الانكماش: الانكماش (انخفاض الأسعار العام) هو أكثر خطورة من التضخم المعتدل، لأنه يشجع المستهلكين على تأجيل الشراء انتظاراً لأسعار أقل، مما يؤدي إلى ركود حاد في الاقتصاد. التضخم المعتدل يمنع حدوث ذلك.

3 .– مرونة الأجور الحقيقية: في حالة الركود، يسمح التضخم المعتدل بتخفيض الأجور الحقيقية (عن طريق تجميد زيادتها أو زيادتها بنسبة أقل من التضخم) دون الحاجة إلى خفض الأجور الاسمية بشكل مباشر، مما يحافظ على الحافز لدى العمال ويجنب الشركات صراعات مع العمالة.

ثالثاً: التوصيات لمواجهة التأثيرات السلبية للتضخم

للتخفيف من الآثار الضارة للتضخم، يمكن للحكومات والبنوك المركزية اتخاذ إجراءات مثل:

· السياسة النقدية الانكماشية: رفع أسعار الفائدة وخفض المعروض النقدي.

· السياسة المالية الرشيدة: خفض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب لتقليل الطلب الكلي.

· دعم الفئات الأكثر تضرراً: عبر برامج الدعم النقدي أو العيني المستهدفة.

· تشجيع الإنتاج المحلي: لزيادة المعروض من السلع وتقليل الاعتماد على الواردات.

· تعزيز ثقة المستثمرين: ببيئة اقتصادية مستقرة ومتوقعة.

ختاماً، التضخم هو سيف على رقاب كل الاقتصادات، فعندما يكون منخفضا يمكن أن يكون محفزا للنمو، بينما التضخم المرتفع والمتقلب هو بمثابة مرض اقتصادي يقوض أسس الاقتصاد، ويؤدي إلى توزيع غير عادل للثروة، ويهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي للبلاد. لذلك، الهدف الأساسي لأي حكومة وبنك مركزي هو الحفاظ على استقرار الأسعار والسيطرة على التضخم ضمن نطاق مستهدف ومعقول؛ الحكومات الوطنية طبعا.

القوى والفصائل الفلسطينية:

قرار مجلس الأمن بشأن غزة شراكة دولية في إبادة شعبنا

أصدرت القوى والفصائل الفلسطينية اليوم الثلاثاء، بيانا صحفيا بشأن قرار مجلس الأمن حول قطاع غزة الذي تم إقراره الليلة.

وشددت القوى والفصائل الفلسطينية تمسكها بحق شعبنا في المقاومة والدفاع عن النفس، معبرةً عن رفضها قرار مجلس الأمن وتعتبره أداةً للوصاية وشراكة دولية في إبادة شعبنا.

وأكدت الفصائل الفلسطينية موقفها الرافض للقرار الصادر عن مجلس الأمن بدفعٍ أمريكي، وترى فيه تجاوزاً للمرجعيات الدولية وإطاراً يُمهّد لإيجاد ترتيبات ميدانية خارج الإرادة الوطنية الفلسطينية.

واعتبرت القوى أن أي قوة دولية يُراد نشرها في غزة بصيغتها المطروحة ستَتحوّل إلى شكلٍ من أشكال الوصاية أو الإدارة المفروضة، بما يعيد إنتاج واقع يَحدّ من حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإدارة شؤونه بنفسه.

وفيما يلي نص البيان كاملاً:

بيان صحفي صادر عن القوى والفصائل الفلسطينية بشأن قرار مجلس الأمن حول قطاع غزة

القوى والفصائل الفلسطينية تتمسك بحق شعبنا في المقاومة والدفاع عن النفس وترفض قرار مجلس الأمن وتعتبره أداةً للوصاية وشراكة دولية في إبادة شعبنا

تؤكد الفصائل الفلسطينية موقفها الرافض للقرار الصادر عن مجلس الأمن بدفع أمريكي، وترى فيه تجاوزاً للمرجعيات الدوليّة وإطاراً يُمهّد لإيجاد ترتيبات ميدانية خارج الإرادة الوطنيّة الفلسطينية. وتعتبر أن أي قوة دوليّة يُراد نشرها في غزة بصيغتها المطروحة ستَتحوّل إلى شكلٍ من أشكال الوصاية أو الإدارة المفروضة، بمًا يعيد إنتاج واقع يَحدّ من حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإدارة شؤونه بنفسه.

وتشدد الفصائل الفلسطينية على أن المقترح يضرب حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وسعيهم المشروع لنيل سيادتهم الوطنية، ويُمثل شكلاً من أشكال الشراكة الدولية العميقة في حرب الإبادة التي شنها الاحتلال على شعبنا في قطاع غزة، كما أنه يتجاهل ما تتعرض له الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس من إرهاب استيطاني مدعوم من جيش الاحتلال واستيطان مسعور وضم تدريجي، ويتجاهل حاجة الفلسطينيين للحماية الدولية من إرهاب المستوطنين.

وتشير الفصائل إلى أن هذا القرار، الذي يتحدث عما يُسمى السلام، لم يعالج جذور المشكلة، وغياب السلام الحقيقي والعادل، ولم يدعُ إلى إنهاء الاحتلال ونظام الأبارتهايد والتمييز العنصري، وتلبية حق العودة وتقرير المصير للشعب الفلسطيني.

وتوضح الفصائل والقوى الفلسطينية أن هذا القرار يربط انسحاب الاحتلال ووقف الحرب على القطاع بشروط الاحتلال «الإسرائيلي»، ويُقيّد الإعمار والمساعدات بإرادة المحتل، ويُعمّق الفصل بين الضفة والقطاع، ويستهدف الأونروا ودورها التاريخي ومسؤوليتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين، الذي يُمثّل آخر أشكال التعبير المتبقية عن الالتزام الدولي تجاه قضيتهم.

كما تشدد الفصائل الفلسطينية على إدانتها الكاملة ورفضها الواضح لوصم المقاومة بـ«الإرهاب» وطرح ملف السلاح الفلسطيني المستخدم في الدفاع عن الشعب الفلسطيني ضد حملات وحروب الإبادة ، دون اعتبار للسياق الوطني والتاريخي والقانوني، وأيضاً دون توفير أي آلية لحماية شعبنا من جرائم الاحتلال وإيجاد أفق سياسي لاستعادة حقوقه المسلوبة.

وترى الفصائل أن تحويل القوة الدولية إلى جهاز أمني منسّق مع الاحتلال يُفرغ مفهوم الحماية الدولية من جوهره، ويضرب الأسس التي يقوم عليها في القانون والمواثيق الدولية، فضلاً عن تحويلها إلى قوة احتلال أجنبي إضافية وأداة جديدة للعدوان على شعبنا والاستمرار في إبادته.

وتأكيداً على هذا الموقف الرافض لقرار مجلس الأمن، تؤكد الفصائل على ما يلي:

أولا: التمسّك الكامل بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس. وتؤكد أن أي ترتيبات تخص غزة أو أي جزء من الوطن المحتل يجب أن تخضع للإرادة الوطنية الحرة، بما يحفظ وحدة الأرض والشعب، ويضمن وقف العدوان كلياً ووقف حرب الإبادة وانسحاب الاحتلال من أراضينا المحتلة، ومنع إعادة خلق احتلال دائم لقطاع غزة. وإن القرار يؤكد الحاجة لضرورة تطبيق اتفاق بكين لصد محاولات الوصاية الأجنبية.

ثانيا: رفض ما تضمّنه القرار من ترتيبات تتجاوز حقوق شعبنا وسيادته على مصيره وقراره الوطني، وأي شكل من أشكال الوصاية المفروضة من الخارج. وتؤكد أن أي دور دولي للحماية يجب أن يقتصر حصرياً على حماية المدنيين من عدوان الاحتلال ومن حرب الإبادة الوحشية، وأن يكون أداة لمواجهة جرائم الاحتلال.

ثالثا: التأكيد على أن أي قوة دولية يجب أن تكون خاضعة لولاية الأمم المتحدة وحدها، وأن تعمل بتنسيق كامل مع المؤسسات الفلسطينية الرسمية، دون إشراك الاحتلال أو منحه صلاحيات ميدانية. وتشدد على ضرورة أن تكون مهام القوة محددة زمنيا ووظيفيا في حماية المدنيين وتسهيل المساعدات والفصل بين الأطراف، دون أن تتحوّل إلى سلطة أمنية أو إدارة موازية، مع الرفض القاطع لأيّ وجود عسكريٍ أجنبي أو قواعد دولية في القطاع.

رابعا: تشدّد الفصائل الفلسطينية على إدانتها الكاملة ورفضها القاطع لوصم المقاومة الفلسطينية بـ"الإرهاب"، ولطرح مسألة سلاح المقاومة بمعزل عن سياقها الوطني والتاريخي والقانوني، باعتباره سلاحاً دُفع إليه شعبٌ تحت الاحتلال ويتعرض لحصار طويل وحروب إبادة متكرّرة. وترى أن أي مقاربة تتجاهل غياب منظومة حماية حقيقية للشعب الفلسطيني، أو لا تقدّم أفقاً سياسياً لانتزاع حقوقه المشروعة، إنما تُسهم في تكريس واقع الاحتلال بدل إنهائه.

خامساً: تؤكد الفصائل، ردا على القيود التي يضعها القرار، أن إدارة المساعدات وإعادة الإعمار يجب أن تكون بقيادة فلسطينية وبالتنسيق مع الأمم المتحدة، وترفض تحويل المساعدات إلى أداة ضغط أو استخدام القرار للإضرار بدور الأونروا بوصفها شاهداً أمميا على حقوق اللاجئين.

سادساً: تلفت الفصائل، في سياق ما أغفله القرار، إلى أن حماية المدنيين لا تكتمل دون آليات واضحة لمحاسبة الاحتلال على جرائمه، ودونَ معالجة مسؤوليته المباشرة عن التجويع الممنهج ونقص الإمدادات وسيطرته الكاملة على المعابر، بما فيها معبر رفح وحدود القطاع مع مصر.

سابعاً: تؤكد الفصائل، مقابل المساراتٍ الضبابيةٍ التي يفتحها القرار، أن ما تقرر عربياً وإسلامياً بشأن تشكيل إدارة وطنية مستقلة تدير شؤون القطاع، بما فيها الأمن والمعابر، وفق المقترح المصري والخطة العربية الإسلامية للتعافي المبكر، هو البديل الأكثر واقعية وقابلية للتطبيق.

ثامنا: تدعو الفصائل الوسطاء والضامنين إلى التحرّك الجاد لمنع استغلال الاحتلال للقرار للتهرّب من التزاماته أو تمديد العدوان، وتُحذر من أن إبقاء القرار بلا تعديلات جوهرية ولا ضمانات ملزمة بوقف الحرب والانسحاب يقدّم غطاءً لاستئناف الاحتلال حرب الإبادة، ويُمثل استمراراً لما يجري من مواصلة هذه الحرب على شعبنا بوجوه أخرى.

ختاما: تؤكد الفصائل أن أي ترتيبات أو تدخلات دولية أو قرارات لا تحترم الإرادة الوطنية ولا تضمن إنهاء الحرب والانسحاب، ولا تطلق مساراً جاداً للتعافي والإعمار وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، تبقى غير ملزمة للشعب الفلسطيني ولا يمكن أن تنجح في تحقيق الاستقرار أو الوصول إلى حلٍ عادل. كما تؤكد أن شعبنا، الذي عاش تاريخاً طويلاً من التضحيات دفاعاً عن وطنه، لن يستسلم أبداً أمام محاولات سلب حقوقه المشروعة وتصفية قضيته.

الجبهة الشعبية ترفض قرار مجلس الأمن وتعتبره وصاية جديدة على غزة

أي ترتيبات تتجاهل الإرادة الوطنية غير ملزمة

أكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رفضها القاطع لقرار مجلس الأمن بشأن قطاع غزة، وتعتبره محاولة لفرض وصاية عبر ما يُسمّى «مجلس السلام» الذي مُنح صلاحيات حكم انتقالية وسيادية تُعيد إنتاج الاحتلال بصيغة جديدة، وتهمّش الدور الفلسطيني وتنزع المرجعية عن الأمم المتحدة.

وأشارت الجبهة في بيان لها اليوم الثلاثاء، إلى أن القرار يربط انسحاب الاحتلال ووقف الحرب بشروط الاحتلال نفسه، ويقيّد الإعمار والمساعدات بإرادته، ويعمّق الفصل بين الضفة والقطاع، ويستهدف دور الأونروا ومسؤوليتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين، آخر مظاهر الالتزام الدولي تجاه قضيتهم.

وشددت الجبهة على أن أي صيغة تتجاهل الإرادة الوطنية أو تمنح الاحتلال أو الولايات المتحدة سلطة تقرير مصير القطاع هي غير ملزمة لشعبنا وغير قابلة للتطبيق، وأن إدارة غزة يجب أن تكون فلسطينية خالصة، وأي قوة دولية ينبغي أن تكون بولاية أممية واضحة ومهمتها الحصرية حمايةُ المدنيين والفصل وتأمين الممرات الإنسانية.

كما عبرت عن رفضها البنود المتعلقة بنزع السلاح، ودانت وصف المقاومة بالإرهاب، معتبرة ذلك تفريغاً للحق المشروع لشعبنا في الدفاع عن نفسه، وتحويل القوة الدولية من حماية وفصلٍ إلى قوة هجومية تمنح الاحتلال غطاءً لاستمرار سياساته.

وحذرت الجبهة الشعبية من أن إبقاء القرار بلا تعديلات وضمانات ملزمة يوفّر للاحتلال غطاءً لاستئناف عدوانه بوسائل جديدة، وتدعو الوسطاء والضامنين إلى التحرك العاجل لمنع استغلاله والقفز فوق حقوق شعبنا في التحرر وتقرير المصير.

وختمت بيانها بالتأكيد على أن شعبنا الذي قدّم التضحيات المتواصلة لن يقبل بأي صيغة تنتقص من سيادته، وسيواصل نضاله حتى انتزاع حريته كاملة فوق أرضه.

عن بوابة الهدف - فلسطين المحتلة

حرب إبادة ترتكب في السودان وبصمات إسرائيلية في مسرح الجريمة

اندلع نزاع مسلح بالسودان منذ 15 ابريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية بقيادة البرهان وقوات الدعم السريع فأدت الى كارثة إنسانية كبيرة بحيث تسببت في ازمة غذائية واسعة النطاق وقتل آلاف الأبرياء من المدنيين غالبيتهم من النساء والأطفال والعجزة، كما كانت وراء نزوح الملايين من المهجرين قسرا والهاربين خوفا من القتل وشهدت المدن والقرى التي تدور بها المعارك انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان وتخريب للبنيات التحتية بحيث لم تسلم المراكز الطبية، فتسبب المعارك في انتشار المجاعة والامراض الفتاكة. لقد نتج عن هذا النزاع المسلح أكبر نزوح في تاريخ السودان وأزمة إنسانية الأكثر تدميرا في تاريخ العالم، بعد حرب الابادة التي قادها الكيان الصهيوني بغزة.

بوتبغى الحسين

لقد وضعت مواجهات الخرطوم بين الجيش النظامي وميليشيات حميدتي، التي اندلعت 2023 نهاية للسلام بين الطرفين، في وقت كان الجميع ينتظر ان تفضي نهاية 2022 الى عملية سلام تشرف عليها الأمم المتحدة، عملية من شانها ان تضع حدا لحكومات العسكر وتساعد على قيام إدارة مدنية، وذلك بعد ان عاشت السودان فترة مضطربة اتسمت بسقوط الديكتاتور البشير الذي قاد البلاد بعد انقلاب عسكري وشن حملة قمع شديدة ضد المظاهرات الشعبية وضد كل المعارضين لحكمه. فقد صرح المبعوث الخاص لمنظمة الأمم المتحدة بالسودان (Volker Perthes) وقتها (2022) ان اتفاق سلام بين الطرفين المتنازعين من شأنه ان يفتح الطريق امام بناء دولة ديمقراطية، لكن، أضاف هذا المبعوث نفسه، لا تزال هنالك قضايا شائكة كثيرة تعترض هذا الطريق ومنها اندماج ميليشيات الدعم السريع التي يقودها «دكلو» في الجيش النظامي السوداني.

تصاعدت التوترات بداية 2023 واتسمت بالاشتباكات المتقطعة، لكن الحرب الاهلية رغم ذلك قد بدأت فعلا، خاصة بعد هجوم قوات الدعم السريع على العاصمة الخرطوم يوم 15 ابريل حيث وصف الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك الوضع في السودان بالكارثي، فقد كانت المواجهات بين الطرفين سواء من حيث الحجم او الوحشية جد مذهلة. والحرب كان وقعها أكثر قساوة على المدنيين، فما يقارب 30 مليون من السكان، أي ما يعادل ثلثي مجموع سكان البلاد، في حاجة ماسة للدعم وللمساعدات المادية، اكان ذلك فيما يتعلق بالأدوية والتطبيب او المواد الغذائية وغيرها. فالحرب تسببت في الانهيار التام للاقتصاد فارتفعت اثمنة مواد الاستهلاك والمحروقات وباقي المواد الأساسية ولم تعد في متناول القدرة الشرائية لغالبية العائلات. فقد بلغ معدل التضخم مستويات غير مسبوقة يقترب من معدل 103%، هكذا أصبح أكثر من نصف سكان السودان معرضون لمستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي وتم تأكيد ظروف المجاعة في خمس مناطق من ولاية دارفور وجبال النوبة والجهود المبذولة من اجل إيصال الدعم الإنساني لهذه المناطق تتم عرقلته بسبب انعدام الامن فأصبح امر الاغاثة جد معقد بل شبه مستحيل، ذلك لان العاملين في المجال الإنساني يتعرضون لأخطار كبيرة.

بخصوص النظام الصحي بالسودان فقد انهار تماما بحيث تم تخريب المؤسسات الصحية واضطر ما يقارب عدد سكان سويسرا من السودانيين لمغادرة سكناهم واللجوء للاماكن الآمنة، اكان ذلك بداخل السودان او بدول الجوار، ما تسبب في عدم الاستقرار بالمنطقة. فحوالي ثلاثة ملايين من هؤلاء يتم احتسابهم في عدد المهاجرين وتسعة ملايين من سكان البلاد هم نازحون، ونظرا لعدم استقرار خطوط المواجهة بين الأطراف المتنازعة عرفت موجات الهجرة تصاعدا لافتا، فحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (HCR) تشكل ازمة النزوح بالسودان أكبر ظاهرة تشكلت بشكل سريع ما ترتبت عنه صعوبات كبيرة للسودانيين للحصول على المواد الغذائية والخدمات الأساسية كما أصبح هؤلاء السكان يواجهون امراضا قاتلة كالكوليرا ومرض الحصبة المنتشرين بالأخص في مخيمات اللاجئين. وزيادة على المشاكل المرتبطة بشروط العيش والحصول على المواد الغذائية والخدمات الاجتماعية من صحة وغيره، فالسودانيون خاصة منهم الاناث يعانون من انعدام الأمن. أكثر من ذلك توضح بعض الاحصائيات ان أكثر من 18800 من السكان المدنيين تم قتلهم منذ بداية الصراع المسلح. فالمدنيون يتعرضون بشكل مستمر لنيران المدفعية وغارات الطائرات وهجمات الطائرات بدون طيار، ومن المناطق التي طالتها هذه الهجمات، جنوب كردفان والنيل الأزرق، وتبين من خلال تحقيق قامت به منظمة الأمم المتحدة ان سلسلة من انتهاكات حقوق الانسان قد تم ارتكابها بهذه المناطق من كلا الطرفين المتصارعين، وطالبت بتقديم الجناة للعدالة.

لقد دهب مواطنون مدنيون أبرياء بمدينتي بارا كما بالفاشر ومناطق أخرى بكردفان ودارفور ضحايا لمجازر مروعة ارتكبتها ميليشيات الدعم السريع ضد المدنيين العزل الذين يمارس في حقهم عنف منهجي وأعدامات ميدانية واعتقالات ونهب وتخريب للممتلكات وعمليات التهجير الجماعي وارغام السكان على النزوح وغير ذلك من الانتهاكات التي وثقتها الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية الدولية. وكل هذا العنف الهمجي المنهج هو نتاج لعدم تقديم مرتكبيه للعدالة، وهذا الإفلات من العقاب هو ممارسة إجرامية تتكرر بشكل مستمر في البلاد بمجرد انسحاب او تراجع القوات النظامية كما وقع حاليا في بارا والفاشر. فما تعيشه هاتان المدينتين اليوم ما هو الا امتداد لطريقة وحشية في التعامل مع المدنيين الابرياء تم ترسيخها منذ مجازر دارفور الأولى لذلك فمواجهة مثل هذا التصرف الهمجي في حق المواطنين يتطلب المحاسبة الفورية لمرتكبيه عبر تقديمهم امام العدالة وبشكل فوري، في نفس الوقت يتطلب الامر محاسبة الجيش النظامي على تصرفه غير المسؤول بانسحابه وترك المواطنين فريسة لجحافل الجنجويد، فمهمة الجيش هي حماية المواطنين والوطن وليس حماية نفسه.

بخصوص هذا النزاع المسلح الذي استمر للسنة الثانية بين الجيش النظامي بقيادة البرهان ودكلو «حميدتي» ليس بصراع من اجل الاستحواذ على السلطة فحسب، بل هو اقتتال بين اجنحة لرأسمالية طفيلية متعفنة بداخل البلاد تهدف كل واحدة منها، زيادة على التفرد بالسلطة، للاستيلاء على مقدرات البلاد. فهذه الاجنحة استطاعت من خلال تواجدها بمراكز القرار بالبلاد، ان تراكم الثروة والامتيازات عن طريق الفساد والاستغلال والتسلط والنهب، فاستطاعت ان تقوي نفوذها وقدراتها المادية ما جعلها اليوم تطمح للاستفراد بالسلطة والثروة معا وذلك عن طريق الإرهاب والصراع المسلح. والحرب التي اشعلتها هذه الأطراف تندرج في نفس الوقت في إطار مخطط إقليمي/دولي امبريالي تسعى من ورائه الدول الإقليمية المتدخلة في الصراع وعلى رأسها إسرائيل لتطبيق مشروع الشرق الأوسط الجديد. فقد كشفت تحقيقات لمنظمة «الشفافية السودانية» بان أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية حافظت على قنوات تواصل مع قوات الدعم السريع منذ عام 2021 على الأقل، كما تبين ايضا ان إسرائيل لها علاقات مع الطرف الآخر أي مع الجيش النظامي السوداني. لقد عثر بيد قوات الدعم السريع على معدات للتجسس جد متطورة قدمها لها الكيان الصهيوني كما ان لذا الجانبين المتنازعين معدات حربية من صنع نفس الكيان منها بطاريات صواريخ من طراز LAR-160. ونظرا للبعد الإقليمي والدولي لهذا الصراع فعلى المجتمع الدولي التدخل الفوري لإنهاء المجازر التي ترتكب في حق الشعب السوداني، فهذا المجتمع هو اول من يتحمل المسؤولية فيما يقع اليوم بالسودان.

امام المأساة التي تعيشها البلاد جراء الحرب الاهلية التي اشعلها البرهان وحميداتي وتدعمها القوى الرجعية والامبريالية والصهيونية بالمال والسلاح، ارتفعت أصوات الاحرار والحرائر بهذا البلاد مناشدة شعوب العالم ومنظماته الديمقراطية وفي مقدمتها الأحزاب العمالية والتقدمية ومنظمات حقوق الانسان وكل الضمائر الحية عبر العالم للتدخل من اجل إيقاف حرب الإبادة القائمة. فقد طالبت القوى التقدمية والديمقراطية وعلى رأسها الحزب الشيوعي السوداني بالوقف الفوري لإطلاق النار وبهدنة إنسانية وفتح الممرات من اجل إيصال مواد الإغاثة الى الفاشر وباقي مناطق دارفور وبارا، كما طالبوا بوقف الدعم والتواطؤ السياسي والعسكري مع الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات التي لحقت بالمدنيين الأبرياء ودعت ايضا الجماهير الشعبية وكل القوى الحية بالبلاد الى توحيد الصفوف وتصعيد النضال الجماهيري السلمي وتطوير المبادرات الجماهيرية وانتزاع السلطة من حكومات الامر الواقع وحل المليشيات والعودة لمسار الثورة بهدف التأسيس لدولة مدنية ديمقراطية تحقق العدالة بين المواطنين، دولة قادرة على بناء اقتصاد مستقل وضمان السيادة الوطنية على كامل التراب السوداني.

حق المرأة بالتصويت والصراع الطبقي

«لماذا لا يوجد منظمات للمرأة العاملة في ألمانيا؟ لماذا لا نسمع سوى القليل عن الحركة العمالية للنساء؟» مع هذه الأسئلة، بدأت إيما إيهرر ، إحدى المؤسسات للحركة النسائية البروليتارية في ألمانيا، كتابها عام 1898، المرأة العاملة في الصراع الطبقي. بالكاد مر 14 عاما منذ ذاك، ونشهد توسعا عظيما للحركة النسائية البروليتارية. أكثر من مئة وخمسين ألف امرأة تشارك في النقابات وهن من الأكثر نشاطا في صراع الطبقة العاملة الاقتصادي. أكثر من ألف امرأة منظمة سياسيا داخل حزب الاشتراكي الديمقراطي: ومجلة الاشتراكية الديمقراطية النسائية التي تحررها كلارا زيتكين لديها أكثر من مئة ألف مشتركة، وحق المرأة بالاقتراع يشكل مسألة محورية للحزب الاشتراكي الديمقراطي.

هذه الحقائق قد تدفع البعض إلى التقليل من أهمية حق المرأة بالاقتراع. وقد يفكرون: أنه ومن دون حقوق سياسية للمرأة لقد أحرزنا تقدما واسعا لتعليم وتنظيم المرأة. وبالتالي، فإن منح المرأة حق التصويت ليس أمرا عاجلا....

الدولة الرأسمالية لم تكن قادرة على منع المرأة من القيام بكل هذه الواجبات والجهود التي تتطلبها الحياة السياسية. خطوة تلو الخطوة، أجبرت السلطة على ضمان وتأمين حق النساء بالانتساب إلى الجمعيات والجمعيات ورفضت إقرار حقا سياسيا لها، حقها بالتصويت، وذلك حتى تختار مباشرة المرشحين|ات إلى الانتخابات النيابية والإدارية، وأن تستطيع الترشح إلى هذه المناصب. ولكن، في كل أجزاء المجتمع، كان الشعار الرئيسي: «لا تدع الأشياء تبدأ!» لكن كل شيء قد بدأ. النظام الحالي منح المرأة الحق المشاركة في الاجتماعات العامة وفي الاجتماعات السياسية. وهذا النظام لم يفعل هذا طوعا، إنما بدافع الضرورة، وبفعل الضغوط الهائلة لانتفاضة الطبقة العاملة. ولم يكن ذلك بفعل العاطفة الجياشة بحيث نالت المرأة حقها إنما بفعل أن المرأة العاملة أجبرت الدولة البروسية الألمانية العسكرية التي شرعت «قسما للنساء» (١) ففتح ذلك الباب أمام النساء للوصول إلى الأحزاب السياسية. وقد تكونت بذلك كرة الثلج. فنضال الطبقة العاملة سمح بطرح جذري لقضايا حقوق المرأة العاملة داخل الحياة السياسية. مستخدمة حقها بالانتساب إلى النقابات وحضور الاجتماعات، كانت المرأة العاملة الأكثر نشاطا خلال الحملات الانتخابية. ليس كل ذلك سوى حتمية، الحصيلة المنطقية للحركة أن المرأة اليوم تطالب بتحد وبثقة: فلنحصل على حقنا بالتصويت!

ذات مرة، خلال الحقبة السابقة لعام ١٨٤٨، كان يقال أن الطبقة العاملة «غير ناضجة» لممارسة الحقوق السياسية. هذا القول لا يمكن التفوه به اليوم عن المرأة العاملة، لأنها أثبتت نضجها السياسي. كل الناس تعرف أنه من دونها، من دون دعم المرأة العاملة، فإن الحزب الاشتراكي الديمقراطي لم يكن ليتمكن في الفوز بالانتخابات النيابية في 12 كانون الثاني عام 1912، ولم يكن ليحصل على ٤ مليون صوت. في أي حال، فإن الطبقة العاملة أثبتت نضجها في حصولها على حقوقها السياسية عبر انتفاضة ثورية ناجحة للجماهير. عندها فقط شعر عرش الحق الإلهي وأفضل وأنبل رجال الأمة بقبضة الطبقة العاملة الصلبة تطبق على عيونهم وركبتها على صدورها، عندها فقط شعروا «بالنضج» السياسي للجماهير، ورأوا ذلك بسرعة البرق. اليوم،

دور المرأة العاملة جعل السلطة الرأسمالية تشعر بنضجها. وذلك يتم من خلال، حركة جماهيرية حيث تستعمل كل وسائل النضال والضغط المتاحة للطبقة العاملة.

حصول المرأة على الحق بالتصويت هو الهدف. ولكن تحقيق الحركة الجماهيرية ذلك ليست من مهام المرأة لوحدها، هي مسألة طبقية مشتركة للمرأة والرجل في الطبقة العاملة....

في الواقع، من مصلحة السلطة الاستمرار بحرمان المرأة من حقها بالتصويت. فهي تخشى من المساس بالمؤسسات التقليدية للطبقة الحاكمة، والمساس بالنزعة العسكرية (بحيث نيل المرأة حقوقها يمكن أن يخدم العدو اللدود)، والملكية وعلى السطو الممنهج عبر الضرائب والرسوم المفروضة على الدكاكين... منح المرأة الحق بالتصويت يسبب رعبا شديدا للدولة الرأسمالية لأن وراء ذلك تقف ملايين النساء اللواتي يعززن عدو الداخل، أي الاشتراكية الديمقراطية الثورية. ولو كان في نيل المرأة الحق بالتصويت مصلحة برجوازية، فإن الدولة الرأسمالية لن تتوقع دعما فعالا من الرجعية....

اقتصاديا واجتماعيا، نساء الطبقة المستغلة لسن شريحة مستقلة من السكان... وظيفتَهن الوحيدة هو أنهن وسيلة طبيعية لسيطرة الطبقة الحاكمة. على النقيض من ذلك، فإن المرأة العاملة مستقلة اقتصاديا، وهي منتجة للمجتمع كالرجل. وبهذا لا أقصد عملها المنزلي وتربية الأولاد حيث بذلك تساعد زوجها الذي ينال أجرا ضئيلا. هذا العمل [العمل المنزلي] ليس منتجا ضمن مفهوم النظام الاقتصادي الرأسمالي بغض النظر عن كمية المجهود والتضحيات والتعب الذي تبذله المرأة، ولذلك لا يتم الاعتراف به ضمن مجتمعنا الحالي. والنظام الرأسمالي ونظام تحديد الأجور، يعترفان بالأعمال التي تنتج فائض قيمة، التي تنتج الربح الرأسمالي. من وجهة النظر هذه، فإن الراقصة التي تعمل في الملاهي الليلية وتجلب أرباحا لصاحب الملهى هي عاملة منتجة، في حين أن العاملة الكادحة التي تعمل داخل جدران منزلها تعتبر غير منتجة. هذا الأمر يبدو وحشيا ومجنونا، ولكنه يتوافق تماما مع وحشية وجنون النظام الاقتصادي الرأسمالي الحالي. ومعرفة هذا الواقع الوحشي بوضوح هو المهمة الأولى للمرأة العاملة.

من وجهة النظر هذه، مطالبة المرأة العاملة بحقوق سياسية متساوية تقوم على أرضية اقتصادية ثابتة. اليوم، ملايين النساء العاملات تخلق الأرباح الرأسمالية تماما كالرجال في المصانع، وورش العمل، وفي المزارع، والمكاتب والمتاجر. وهن منتجات بكل معنى للكلمة في مجتمعنا الحالي. كل يوم تتوسع فيه سوق العمل تخلق الرأسمالية استغلالا جديدا للمرأة. كل تقدم في الصناعة والتكنولوجيا تخلق أمكنة جديدة للمرأة ضمن آلة الربح الرأسمالية. وبالتالي، كل يوم وكل خطوة للتقدم الصناعي تضيف حجرا جديدا لأساس مطالبة المرأة بحقوقها السياسية. تعليم المرأة وذكاؤها أصبح ضروريا للآلية الاقتصادية نفسها. عزلة المرأة في بطريركية «الأسرة» تستجيب لحاجات الصناعة والتجارة أقل من تلك السياسية. صحيح، أن الدولة الرأسمالية قد أهملت واجبها في هذا الصدد. وحتى الآن، فإن النقابات ومنظمات الحزب الاشتراكي الديمقراطي قد خلقوا هذا الحس لدى المرأة. منذ عقود الاشتراكيون الديمقراطيون كانوا الأكثر قدرة والأكثر ذكاء من بين العمال الألمان. كما أن النقابات والحزب الاشتراكي الديمقراطي ساهموا في إخراج المرأة العاملة من الأفق المسدود، ومن حالة الحصار، ومن الحالة البائسة داخل الأسرة. النضال الطبقي وسع آفاقها، وجعل عقولها مرنة، وطور طريقة تفكيرها، وسمح لها برؤية الأهداف الرائعة لجهودها. الاشتراكية ساعدت على نشر الوعي بين جماهير النساء العاملات وبالتالي لا شك بأنهن عاملات منتجات ضمن النظام الرأسمالي.

وقياسا إلى ذلك، حرمان المرأة العاملة من حقوقها السياسية هو ظلم خسيس، وهو أكثر من ذلك إنه على الأقل نصف كذبة. بعد كل شيء، جماهير المرأة العاملة تشارك بفعالية في الحياة السياسية. ومع ذلك، لم يستعمل الحزب الاشتراكي الديمقراطي حجة «الظلم». هذا هو الفرق الأساسي بيننا وبين الاشتراكية الطوباوية. نحن لا نعتمد على عدالة الطبقة الحاكمة، ولكن نعتمد على الطاقة الثورية للطبقة العاملة على مسار التنمية الاجتماعية التي تحضر أساس هذه السلطة. وهكذا فإن الظلم بمفرده ليس بالتأكيد الحجة التي يمكن من خلالها إسقاط مؤسسات الأنظمة الرجعية. وإذا، ومع ذلك، كان هناك شعور بالظلم لدى قطاعات واسعة من المجتمع- كما يقول فريديرك أنغلز، المشارك في تأسيس الاشتراكية العلمية- فإن ذلك هو علامة مؤكدة على تحول كبير داخل الأسس الاقتصادية للمجتمع، حيث أن الظروف الحالية تتعارض مع مسيرة التنمية. الحركة القوية الحالية لملايين النساء العاملات اللواتي يعتبرن حرمانهن من حقوقهن مسألة خاطئة، هو دليل على أن الأسس التي يقوم عليها النظام قد تعفنت وأن أيامه باتت معدودة.

وقبل مئة سنة، كتب الفرنسي شارل فورير، تنبؤاته الاشتراكية المثالية العظيمة الأولى، هذه الكلمات التي لا تنسى: في أي مجتمع، درجة تحرر المرأة هي مقياس تحرر المجتمع (٢). وهذه الأمر ينطبق أيضا على مجتمعنا الحالي. نضال الجماهير الحالي من أجل حقوق المرأة السياسية هو تعبير وجزء من نضال الطبقة العاملة من أجل التحرر. وفي هذا تكمن قوتها ومستقبلها. لأن المرأة العاملة، ومن خلال نيلها الحق المتساوي بالتصويت سيقدم الكثير لتقوية الصراع الطبقي. ولهذا السبب، يرفض ويخاف المجتمع البرجوازي من نيل المرأة الحق بالتصويت. ولهذا السبب نريد تحقيق ذلك. النضال من أجل نيل المرأة الحق بالتصويت، سيعجل مجيء الساعة حيث سينهار المجتمع الحالي تحت ضربات مطرقة الطبقة العاملة الثورية.

(مقتطف من دراسة لروزا لوكسمبورغ)

الحريك : الهجرة السرية كتعبير عن فشل النظام الرأسمالي التبعي

محمد راشيدي

الهجرة كظاهرة بنيوية لا عرضية

لم تعد ظاهرة «الحريك» مجرد حوادث فردية معزولة أو خياراتٍ شخصية لشباب مغامر، بل غدت تعبيراً صارخاً عن أزمة بنيوية عميقة في النظام الاقتصادي والاجتماعي المغربي. إن قوارب الموت التي تمخر عباب البحر الأبيض المتوسط محملة بأحلام الشباب المغربي المحطمة، هي في حقيقتها شهادة حية على إفلاس نموذج التنمية الرأسمالي التبعي الذي فرض على بلداننا منذ عقود.

من منظور علمي، لا يمكن فهم ظاهرة الهجرة السرية إلا بوضعها في سياقها الطبقي والتاريخي الصحيح: إنها نتيجة حتمية لنظام عالمي قائم على الاستغلال الإمبريالي، ونظام محلي تابع يعيد إنتاج التبعية والتهميش. الحريك ليس جريمة يرتكبها الشباب، بل هو جريمة ترتكبها الرأسمالية التبعية في حق أبناء الطبقات الشعبية.

الجذور الاقتصادية: البطالة والإفقار المنظم

تكمن الجذور العميقة لظاهرة الحريك في البنية الاقتصادية للنظام الرأسمالي المغربي. فالبطالة ليست مجرد «مشكلة» يمكن حلها بإصلاحات تقنية، بل هي سمة بنيوية للرأسمالية التبعية التي تعتمد على اقتصاد ريعي لا ينتج فرص عمل كافية ولا يلبي حاجات الشعب.

الأرقام الرسمية نفسها، رغم تلاعبها المعروف، تكشف كارثة حقيقية: معدلات بطالة تتجاوز 30% بين الشباب، وتصل إلى مستويات أعلى بكثير في أوساط حاملي الشهادات. لكن الأرقام الحقيقية أكثر فداحة إذا احتسبنا البطالة المقنعة والعمل الهش والأجور التي لا تكفي لحياة كريمة. الشباب المغربي لا يبحث فقط عن عمل، بل عن حياة إنسانية كريمة ينفيها عنه النظام القائم.

سياسات الخوصصة المتوحشة التي فُرضت تحت إملاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أدت إلى تفكيك القطاع العام وتسريح آلاف العمال، وحولت الخدمات الأساسية إلى سلع لا يستطيع الفقراء الوصول إليها. في الوقت نفسه، تراكمت الثروات في أيدي حفنة من البورجوازية الكومبرادورية المرتبطة بالرأسمال الأجنبي، بينما تزداد الأغلبية الشعبية فقرا وتهميشا.

التعليم والتأهيل: إنتاج جيش احتياطي من العاطلين

النظام التعليمي المغربي، الذي خضع لمسلسل طويل من «الإصلاحات» الليبرالية، لم يعد يؤدي وظيفته في التكوين والتأهيل، بل تحول إلى آلية لإعادة إنتاج الطبقية الاجتماعية وإنتاج أجيال من العاطلين عن العمل. المدرسة العمومية، التي كانت يوما أداة للترقي الاجتماعي، تم إفراغها من محتواها وتحويلها إلى مؤسسة للحراسة الاجتماعية للأطفال والشباب.

الشباب الحاصل على شهادات جامعية يجد نفسه في مواجهة سوق عمل لا يستوعبه، وعندما يجد عملا فإنه غالبا ما يكون عملا هشا بأجر زهيد لا يتناسب مع مؤهلاته. هذا التناقض الصارخ بين الوعود التي قدمت للشباب عبر التعليم والواقع المرير الذي يواجهه، يولد إحباطا عميقا ويدفع بالكثيرين نحو مغامرة الهجرة السرية كملاذ أخير.

البعد الإمبريالي: التبادل اللامتكافئ والنهب المنظم

لا يمكن فهم ظاهرة الحريك دون وضعها في سياق العلاقات الإمبريالية التي تربط المغرب بالمراكز الرأسمالية الأوروبية. المغرب، كبلد طرفي في النظام الرأسمالي العالمي، يعاني من علاقات التبادل اللامتكافئ التي تنهب ثرواته وتعيق تنميته المستقلة.

الاتفاقيات التجارية المجحفة مع الاتحاد الأوروبي، سياسات «الشراكة» التي تكرس التبعية، اتفاقيات الصيد البحري التي تنهب الثروة السمكية، استنزاف الموارد الطبيعية لصالح الشركات المتعددة الجنسيات، كل هذا يساهم في إفقار البلد ودفع شبابه نحو الهجرة.

التاريخ يعلمنا دروساً مهمة في هذا السياق. في القرن التاسع عشر، شهدت أيرلندا الواقعة تحت الاستعمار البريطاني موجات هجرة جماعية هائلة، خاصة خلال المجاعة الكبرى في أربعينيات ذلك القرن. لم تكن تلك المجاعة كارثة طبيعية، بل نتيجة مباشرة للسياسات الاستعمارية التي كانت تصدر الغذاء من أيرلندا إلى بريطانيا بينما يموت الأيرلنديون جوعا. اليوم، نرى نمطا مشابها: المغرب يصدر الطماطم والفراولة إلى أوروبا بينما يعاني فلاحوه من الفقر ويضطر شبابه للهجرة.

كذلك، تذكرنا ظاهرة الحريك بموجات الهجرة من أمريكا اللاتينية نحو الولايات المتحدة، حيث ساهمت سياسات التدخل الأمريكي وإملاءات صندوق النقد الدولي في تدمير اقتصادات دول مثل المكسيك والسلفادور وهندوراس، مما دفع ملايين الشباب للمخاطرة بحياتهم عبر الصحراء والحدود. القاسم المشترك واضح: الإمبريالية تخلق شروط الهجرة القسرية، ثم تجرم المهاجرين.

والمفارقة المأساوية أن أوروبا نفسها، التي تساهم في خلق ظروف الهجرة من خلال سياساتها الإمبريالية، هي التي تبني الجدران وتشدد المراقبة وتجرم المهاجرين. إنها تريد نهب ثروات بلداننا دون أن تتحمل «عبء» استقبال شبابنا الهارب من الفقر الذي صنعته هي نفسها.

البعد الطبقي: من يهاجر ولماذا؟

الحريك ليست ظاهرة تطال جميع الطبقات الاجتماعية بالتساوي. فأبناء البورجوازية لا يركبون قوارب الموت، بل يسافرون بتأشيرات مريحة ويستثمرون في الخارج بحرية تامة. الحريك هي مأساة

أبناء الطبقات الشعبية: الفلاحين الفقراء الذين دمرت سياسات الليبرالية الزراعية معيشتهم، العمال المسرحين من المصانع المخوصصة، الشباب الحضري المهمش في الأحياء الشعبية، حاملي الشهادات المعطلين عن العمل.

هؤلاء الشباب لا يهاجرون طمعاً في الرفاهية، بل فراراً من الموت البطيء الذي يفرضه عليهم نظام لا يرى فيهم سوى فائض سكاني يجب التخلص منه. إنهم ضحايا صراع طبقي لم يختاروا خوضه، لكنهم يدفعون ثمنه غالياً.

القمع والتجريم: عنف الدولة البورجوازية

استجابة الدولة المغربية لظاهرة الحريك تكشف بوضوح طبيعتها الطبقية. بدلا من معالجة الأسباب البنيوية للظاهرة، تلجأ السلطات إلى القمع والتجريم. حملات الاعتقالات، تشديد المراقبة على السواحل، تجريم «التحريض» على الهجرة السرية، كلها تدابير قمعية لا تحل المشكلة بل تزيدها تعقيداً وخطورة.

الدولة المغربية، التي تحولت إلى «دركي» لأوروبا على حدودها الجنوبية، تلعب دور الوكيل المحلي للإمبريالية الأوروبية في محاربة الهجرة. إنها تقمع شبابها لإرضاء الدول الأوروبية التي تقدم لها «المساعدات» و«الدعم الأمني» مقابل ضبط الحدود ومنع وصول المهاجرين إلى الشواطئ الأوروبية.

الوعي الزائف والهيمنة الإيديولوجية

الخطاب الرسمي والإعلام المهيمن يعملان على تشويه الوعي بظاهرة الحريك. تارة يتم تصويرها كمغامرة فردية غير مسؤولة، وتارة أخرى كظاهرة «ثقافية» أو «نفسية» تتطلب «توعية» الشباب بمخاطر الهجرة السرية. هذا الخطاب يخفي الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية، ويحمّل الضحايا مسؤولية وضع لم يصنعوه.

في المقابل، يتم الترويج لأوهام «المبادرة الحرة» و«ريادة الأعمال» كحلول سحرية للبطالة، متجاهلين أن النظام نفسه لا يوفر الظروف الموضوعية لنجاح مثل هذه المشاريع للأغلبية الساحقة من الشباب. إنها محاولة لتحويل مشكلة بنيوية إلى مسؤولية فردية، وهو جوهر الإيديولوجيا الليبرالية.

نحو بديل ثوري: النضال ضد الهجرة القسرية

من منظور علمي، الحل الحقيقي لظاهرة الحريك لا يكمن في الإصلاحات الجزئية أو الحلول الأمنية، بل في التغيير الجذري للنظام الاقتصادي والاجتماعي. يجب النضال من أجل:

أولا: كسر التبعية للإمبريالية وبناء اقتصاد وطني مستقل قائم على تلبية حاجات الشعب لا على خدمة مصالح الرأسمال الأجنبي والبورجوازية الكومبرادورية.

ثانيا: استعادة الثروات الوطنية من أيدي الخواص وإعادة بناء قطاع عام قوي قادر على توفير فرص عمل لائقة للشباب.

ثالثا: إصلاح جذري للنظام التعليمي يربطه بحاجات التنمية الحقيقية ويضمن تكويناً نوعياً لجميع أبناء الشعب.

رابعا: توزيع عادل للثروة من خلال سياسات ضريبية تقدمية وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الشعبية.

خامسا: بناء ديمقراطية حقيقية تسمح للشعب بالمشاركة الفعلية في القرارات المصيرية المتعلقة بمستقبل البلاد.

خاتمة: الحريك كصرخة ثورية مكتومة

الحريك، في نهاية المطاف، هي رفض عملي للواقع القائم. إنه، رغم طابعه الفردي والعفوي، تعبير عن تمرد على شروط الحياة اللاإنسانية التي يفرضها النظام الرأسمالي التبعي. لكن هذا التمرد، ما لم يتحول إلى نضال جماعي منظم وواع، سيظل يستنزف طاقات الشباب دون أن يغير الواقع.

المهمة التاريخية الملقاة على عاتق القوى الثورية هي تحويل هذا الغضب والإحباط إلى وعي طبقي ثوري، وتنظيم الشباب في نضال جماعي من أجل تغيير النظام الذي يدفعهم إلى الهجرة. البديل الحقيقي ليس الهجرة إلى «جنة» وهمية في أوروبا، بل بناء وطن يستحق أن نعيش فيه، وطن يوفر لجميع أبنائه حياة كريمة وحرة.

الحريك لن يتوقف بالقمع ولا بالوعظ، بل بالثورة.

ارتح أيها القبطان حشاد

خلال حفل تأبين الراحل صالح حشاد (14 1938- شتنبر 2025)، القبطان الطيار الناجي من جحيم تازمامارت، يوم السبت 15 نونبر 2025، والذي حضرته عائلة الفقيد وبعض الناجين الأحياء وافراد من عائلات الشهداء ومجهولي المصير وحقوقيون ... والذي أداره الصحفي رشيد البلغيثي، قدمت شهادات مؤلمة من طرف بعض ممن عاشوا تجربة جحيم معتقل تازمامارت أو افراد أسرهم.

نقدم هنا مقتطفات مما جاء في كلمة/ شهادة باسم أسر شهداء تازمامارت القاها بتكليف من الاستاذ أحمد المرزوقي، فؤاد البطيوي، ابن الشهيد رابح البطيوي الذي توفي في زنزانته بجحيم تازمامارت:

ارتح أيها القبطان حشاد، وبلغ سلامي إلى كل شهداء تازمامرت،» أولئك الذين عاشوا بكرامة وواجهوا الموت بكل شجاعة وإيمان، ماتوا في صمت، في قبو من الإسمنت والعتمة والبرد.

● بلغ سلامي إلى الملقب ب: «شميشا» محمد شمسي أول شهيد سقط بالمعتقل، الذي كان ينادي على والدته باستمرار في آخر أيامه، تلك الأم التي قد تربّعت على سويداء قلبه.

● بلغ سلامي إلى ميمون الفاكوري الذي فقد رُشدَه ومات منتحرا.

● بلغ سلامي إلى علال الهدان الذي كان يتمنى أن يأكل تمرة قبل أن يُسلم الروح إلى بارئها، فهيهات له أن ينال مراده.

● بلغ سلامي كذلك إلى محمد العيدي الذي أخطا التقدير واستَحمّ في عز فصل الشتاء، وفاضت روحه من شدة البرد، فهالني الأمر فما كنت أعرف بأن البرد يُبكي الرجال ويقتُلهم.

● بلغ سلامي إلى اعماروش كوين والمحجوب الياكدي اللذان توفيا في يوم واحد.

● بلغ سلامي إلى قاسم القصراوي أول المعتقلين الذين استفادوا من كفن وماء قبل مراسيم الدفن.

● بلغ سلامي إلى شباب انطفأت روحهم في صمت وراء تلك الجدران السميكة، ادريس بحباح ومحمد الشجعي، وغيرهم.

● بلغ سلامي إلى عبد السلام حايفي، الذي فقد عقله وأطلق يوما ما ساقيه للريح، فعوقب بأن مُنع عنه الطعام والشراب لعدّة أيام، وصار حجمه بعد وفاته لا يزيد عن بضعة سنتيمترات، والتوت ساقاه على صدره وحمله أحد الحراس بيد واحدة إلى الحفرة والحمام الأخير بالجير والماء.

● بلغ سلامي إلى والدي، وقل له أن ابنك مازال صامدا ثابتا، وأن له بذورا قد زرعها وهي تنموا كي تحمل المشعل من بعده، وأنه لم ولن يتخلف عن وقفة أو موقف يغيض به أعداء الحرية والكرامة والعدالة والديموقراطية.

● بلغ سلامي كذلك للذين نجوا فحكوا لنا تلك الفظاعات والتي لولاهم ما علمنا بها وما كانت لتخطر على بال بشر.

● بلغ سلامي إلى اسكيبة وإلى الشاوي الذي قال لي ذات مرة بأن الاستحمام مستحيل في تازمامرت، فالماء في الصيف لا يكفي للشرب، وفي الشتاء تكون درجة الحرارة أقلّ من الصفر، وأن الحمام الوحيد الذي استفاد منه والدي وباقي الشهداء هناك، في المعتقل السيء الصيت، بعد أن لفت أجسادهم البالية في خرق وأسمال مهترئة ووضعوا في الحفر هو حمام الجير والماء. وأن الاستثناء الوحيد كان من نصيب المرحوم العايدي الذي أهرق على جثته سائل الكريزين قبل أن يوضع في الحفرة ويُصبّ عليه من الجير والماء.

● بلغ سلامي إلى العزيزين اللذان لم تفارق ابتسامتهما مُخيِّلتي، المرحوم الصفريوي، والراحل احميدة.

● بلغ سلامي إلى من أخبرنا بأن الغطاءين اللّذان سُلّما للمعتقلين إبّان ولوجهم تازمامرت كان مكتوب عليهما؛ 1936، وأن الملابس الباردة التي لفوا فيها أجسادهم النحيفة بقيت معهم قرابة بضع سنين، أي 10 سنوات.

● بلغ سلامي إلى من أخبرنا بأن الليالي في تازمامرت كانت طويلة وباردة، وأن المعتقلين كان ينهكهم الجوع والبرد، فقد كان ليل تازمامرت مليء بالآهات والآلام.

● بلغ سلامي كذلك للذي أخبرنا بأن آفة تازمامرت كانت الانعزال، وهو بداية الموت البطيء.

● وأقول لك أخيرا أيها القبطان ارتح فلقد وفّيت ما عليك، وعشت ومتّ بكرامة وشرف، يا من كان له السبق لإدخال تازمامرت إلى عصر النور والبرونز(كبزال والإبرة) بعد أن عشتم لسنوات في العصر الحجري.(..) والأوطان لا تبنى بالانتقام.»

صناع المحتوى مرة أخرى

نورالدين موعابيد

إذا كانت التكنولوجيا، لاسيما عالمها الافتراضيّ، تخترقنا، فإنه يحق للمتسائل أن يتساءل عن المحتوى الذي يقدمه صنّاعُه، فالظاهر، إلا في حالات استثنائية نادرة أن ذلك المحتوى المصنوع أبعد ما يكون عن المعرفة، على الأقل كما يتصورها صاحب هذه المساهمة المتواضعة، استنادا إلى بعض ما راكمته البحوث الرصينة. وسأقتصر على الخصائص العامة التي تسم الثقافة، منها:

×المعرفة بناء، أو هي إن شئت، «بنيوية»–elle est structu relle، مكوناتها نسيجُ علاقات جدلية، شاهدة على سيرورات وصيرورات من فتوحات الكائن البشريّ بمختلف أطيافه. ويبدو أن المعرفة، كائنة ما كانت، مرنة، منفتحة تعترف بالقطائع الإبستمولوجية، فأنى لصناع المحتوى هذه الفضائل ؟!.وعندي أنه لا يختلف لبيبان حول كون أن أغلب المحتوى مستعجل بدعوى التحيينl'actualisation، والمواكبة. وبدهيّ (بفتح الباء و الدال) أن من مترتبات هذا الاختيار التفاهة و الابتذال، وإعادة إنتاج واقع (نمو التخلف و تخلّف النمو) دونما جرأة تتيح القراءات الناقدة حجاجا واحتجاجا، فإذا التمويه والتضليل ضاربان أطنابهما. وقد أصاب أدونيس حين اقترح بإلحاح تجاوز «ثقافة التقبل»إلى «ثقافة التساؤل»..

×المعرفة سياقيةla connaissanse est contextuelle:كما يكون السياق زمانيا، يكون كذلك مكانيا محتفيا بالشروط التي أنتجت المعرفة، وعند المتخصصين أن الإبستيمية هي القواعد العلمية الخاصة بفترة زمنية معينة. عدا أن سياقات الاستعمال تفرض كثيرا من الاحتفال، مخافة الإسقاط. وقد أكد Marx أن المفاهيم الرحالة لا تحتفظ ببنيتها الأصل وإنما يعروها التعديل والتهذيب بعد أن تهجّر إلى حقل غير حقلها الأم. ويعتقد دعاة تحليل الخطاب أن السياق محدد أساس من محددات المعنى وهو الذي يضمن سلامة التأويل. وللقارئ الكريم أن يستأنس بما سماه «Éco» : «تخوم التأويل». فهل نطلب ذلك لدى صُناع المحتوى؟! بيّن أن المطلب مستعص إن لم أقل إنه متعذر..ولك أن تفهم، عزيزي القارئ، تحذير محلّلي الخطاب من البتر والانتزاع اللذين لا يوقران السياق.

×المعرفة «ثقافية»la connaissance est culturelle ، بل إنها مثاقفة واعية، متأنية تؤمن بآلية الهدم/البناء؛ إذ الثابت أن لا شيء ثابت، وعلى الرغم من ذلك لا يبحر صُناع المحتوى في لجج بحور المعرفة الطامية، حتى لكأنهم مهووسون بالسبق الإعلاميّ، ليس غير، ويزيد طينهم بلة افتقارهم إلى أبجديات الكتابة إلى حد أنهم «طبّعوا مع» الأخطاء اللغوية، والهنات الأسلوبية..ولا يتلكؤون لحظة في الإثارة معتمدين عناوين لا علاقة لها بواقع ما «يصنعون».وكم من حيّ يُرزق أماتوه ابتغاء جذب أكبر عدد من المنخرطين الذين سرعان ما تنطلي عليهم حيل هؤلاء.

×المعرفة وجدانيةla connaissance est affective: واضح أن الوجدان البؤرة هنا هو وجدان جمْعيّ، ينأى عن الميكيافيلية والبراغماتية البغيضتين اللتين تجردان الإنسان من إنسانيته،هكذا ندرأ أيّ بعد رومانسيّ غارق في الذاتية،بينما يوغل الصناعُ في الحساسيات الشخصية نحو ما تعج به مواقع التواصل»الاجتماعيّ». وكثيرا ما يسود التنطّعُ والتعالُمُ المرضيان(بفتح الراء)،وقل القول نفسه بالنسبة إلى العدوانية و»التشهير»و القذف والعنف اللفظيّ، و الوعيد الفاضح،الفادح..والأحجى أن بناء الرأي واتخاذ الموقف مرتهنان بالثنائية الإجرائية: النقد/النقد الذاتيّ،و ليس بالردود الانفعالية، التي يرغي صاحبُها و يزبد.

×ما القوى الاقتراحية ؟: لا أملك وصفة جاهزة يمكن أن تخلّص هؤلاء الصناع مما ذكر، وعلى الرغم من ذلك أقترح بناء استراتيجيات طويلة المدى يتبناها تصور مجتمعيّ سوسيوسياسيّ، ثقافيّ يؤمّن انخراطا فاعلا تلتزمه مكونات النسيج المجتمعيّ،موزعا على برامج الأحزاب اليسارية، وعلى مجزوءات المنظومة التربوية، بالإضافة إلى الإعلام الهادف..عسى أن يستضمر لا وعيُنا الثقافيُّ أبعاد الموضوع وخلفياته بدل الاقتصار على نسخ الارتسامات والانطباعات..وأشير في الذيل والتكملة إلى أن ارتفاع عدد قراء المحتوى لا يدل حتما على أهمية ذلك المحتوى المصنوع، لأن تلك الأعداد قد يكون الاستجداءُ و الاستخذاءُ وشراءُ الذمم حلفاءها (بفتح الهمزة). والواقع أنه لا مندوحة عن تفعيل «الرقابة الذاتية»، تفعيلا سائلا، متسائلا، وناقدا كذلك، وإلا ساد الخبط والخلط والخطل (الطاء بعد الخاء:الاضطراب..)، وأكاد أومن بأن ما اقترحته ليس من قبيل اليوتوبيا الأفلاطونية، إذ يؤمّنه تغييرُ العالم بعد تفسيره.

توضيح يليق بي

عبد اللطيف صردي

لا سياط رسمت وشما على ظهر
ولا سهام مزقت حجب الدهر
وإن بدا الفؤاد قد من صخر
وهذا البون مشفق من كر وفر
حملتني ظلال ريح إلى خلجان ومفازات لليال لحكيم بلا قمر
دست بجزمتي البالية على هلوسات رامبو ومتاهات مرايا بورخيص في نزل الغجر
تتوارى الشهامة في وطن مستباح وتلوح بياريق الغدر
تلوذ بطلل لعل راحلوه نزلوا بسهل الحضر
رغيف أهله من ترحاب خلته بدر
فما بال سعف الواحات وإن تدلى وضمر
ولاح عبق الملاحف المزركشة والمئزر
فما أقسى وأرذل من تيه في أرذل العمر
يا مولاتي سأتيك طوعا وقت السحر
فارقني اسمي خفاقا على شاهدة قبر
ليمسي علامة فارقة في قفر
لا تغرب عن نفسي المكلومة ساعة وشحت صدري المنخور بنياشين النصر
أنا الذي عاقتني القبيلة وكل الملل وقبعت في القعر

علي فقير:

لمواجهة ارتفاع أسعار المواد الأساسية، يمكن طرح مطالب «إصلاحية»:
تأميم أسواق «المساحات/ الكبرى» (مرجان، أسواق السلام، كارفور، بيم...)، محاربة الوسائط خصوصا الاحتكارية، اعفاء المواد الأساسية من الضرائب ومختلف الرسوم وتعويض المداخل بضرائب تصاعدية على الأغنياء، وعلى الشركات الكبرى

تقديم

تستضيف جريدة النهج الديمقراطي في عددها 629 الرفيق علي فقير، عضو اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي، أستاذ الاقتصاد والتسيير متقاعد.
في هذا الحوار معه حول التضخم، أسبابه وسبل مواجهاته والحد من انعكاساته على الحياة المعيشية للمستهلكين خصوصا ذوي الدخل المحدود والمفقرين.

■ كيف يمكن تعريف مفهوم التضخم؟

● **التعريف المتداول عالميا مهما كانت المرجعية لأن الظاهرة واحدة: "ارتفاع عام ومستمر لأسعار السلع والخدمات."**

الارتفاع الظرفي في الأسعار لأسباب كوارث طبيعية (الجفاف، الزلزال...)، بسبب الحروب (السودان، أوكرانيا، غزة...)، أو بسبب أزمات السياسية...لا يعتبر تضخما.

يؤدي التضخم إلى انخفاض قيمة النقود وبالتالي إلى تدهور القيمة الشرائية للمستهلكين.

فنفس الكمية من المواد التي كنت تشتريها من قبل ب 100درهما ستشتريها اليوم ب 170 درهم مثلا.

■ كيف يقاس مستوى التضخم؟

● **يعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) أهم المؤشر المستعمل عالميا. يتتبع هذا المؤشر المستوى المتوسط لأسعار السلع والخدمات التي تستهلكها الأسرة.**

هناك ما يصطلح عليه ب«سلة ربة البيت» (le panier de la mé-nagère)، **تحتوي «سلة ربة البيت» على أثمان مواد الاستهلاك (الخضر الفواكه، اللحم...)، اللباس، السكن، وسائل الترفيه (السينما)...ويحدد معامل كل مادة حسب أهمية المادة في حياة الأسرة. لا يمكن أن يكون معامل السينما كمعامل الخبز مثلا.**

فالمرجعية بالنسبة للبيض: 12بيضة ب 17،6 درهم في حالة المغرب.

■ أهم أسباب التضخم؟

● **هناك نظريات مختلفة في تفسير أسباب التضخم، أهمها المدارس البرجوازية من جهة، والمقاربة الماركسية من جهة ثانية:**

أ – أهم المقاربات الأكاديمية.

يلخص منظرو الاقتصاد البرجوازيون أسباب التضخم في النقط الآتية:

تضخم ناتج عن علاقة بين العرض والطلب. فكلما فاق الطلب العرض، يؤدي ذلك الى ارتفاع الأسعار.

تضخم الناتج عن ارتفاع كلفة الإنتاج: ارتفاع أسعار المواد الأولية (الطاقة، المعادن، المواد الأولية...)، أسعار وسائل الإنتاج (الآلات...)، الزيادة في الأجور، الزيادة في أسعار الخدمات...

تضخم الناتج عن الاستيراد: انخفاض في قيمة العملة المحلية فارتباط مع العملات المتداولة في العلاقات التجارية الخارجية (أورو، الدولار...)، تضخم في بلد أو في بلدان التموين...اضطراب سلاسل الامداد...

التضخم الناتج عن الزيادة المفرطة في كمية النقود حيث تفوق نمو الإنتاج الحقيقي.

ضعف التنافسية حيث تسود بعض الشركات الاحتكارية في السوق.

■ **المقاربة الماركسية:**

● **يغفل المنظرون البرجوازيون قضية التضخم في علاقته مع قيمة السلع. ان قيمة التبادل تحددها كمية العمل الضرورية لإنتاج تلك السلع. ويمكن لسعر السوق أن يتجاوز تلك القيمة أو العكس حسب عوامل منها العوامل التي وردها المنظرون الأكاديميون.**

من منظور الاقتصاد الماركسي، التضخم لا يُعتبر مجرد ظاهرة نقدية فقط، بل هو نتاج التناقضات البنيوية داخل النظام الرأسمالي. «يرى الماركسيون أن التضخم يرتبط ب:

· طبيعة رأس المال:

النظام الرأسمالي يسعى إلى تحقيق الربح بأي ثمن، مما يؤدي إلى رفع الأسعار بشكل يفوق الزيادة في الأجور.

· الاستغلال الطبقي

أصحاب رأس المال (البرجوازية) يرفعون الأسعار لتعويض انخفاض معدلات الربح أو ارتفاع تكاليف الإنتاج، بينما تبقى أجور العمال ثابتة أو تنمو ببطء، ما يضعف القوة الشرائية للطبقة العاملة.

· الإفراط في إصدار النقود:

في فترات الأزمات، تلجأ الدولة الرأسمالية إلى طباعة المزيد من النقود لدعم الشركات أو تمويل العجز، مما يرفع الأسعار دون زيادة في الإنتاج الحقيقي.

· العلاقات غير المتكافئة في السوق العالمية:

الدول الرأسمالية الكبرى تُصدّر التضخم إلى الدول النامية عبر الأسعار، الديون، وأسعار الصرف.

■ **خلاصة الماركسيين:**

التضخم هو انعكاس للأزمة البنيوية في الرأسمالية، ونتيجة لاستغلال العمال، وليس مجرد خلل نقدي أو عرضي في السوق.» (منقول عن مفكر ماركسي). «

■ هل هناك عوامل أخرى يمكن لها أن تلعب دورا في التضخم؟

● **هناك ضخامة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام** le secteur tertiaire **على حساب الصناعة والفلاحة. حسب معطيات 2024، فالقطاعات بفرنسا تتوزع كما يلي: الخدمات** (79،1 tertiaire) **%، الصناعي** 18،8 ((secondaire **%، الفلاحة** (2،1 primaire) **%.**

القطاع الثالث لا ينتج لا مواد الاستهلاك ولا وسائل الإنتاج.

هناك الحديث حاليا حول دور الصناعة العسكرية والنفقات الباهظة المرتبطة بها.

■ هل هناك عوامل أخرى تساهم في ارتفاع الأسعار في حالة المغرب؟

● **زيادة على أسباب التضخم السائد في العالم، وهي نتيجة أساسا لأزمة الرأسمالية بفعل تناقضاتها الداخلية، هناك بعض العوامل الخاصة وليدة الرأسمالية التبعية المخزنية السائدة في المغرب، عوامل تلعب دورا مهما في ارتفاع أسعار بعض المواد.**

يرتكز القطاع الفلاحي (كاختيار سياسي استراتيجي) على الزراعة التصديرية مما يؤثر سلبيا على زراعة ما تحتاجه الجماهير الشعبية (الحبوب، الخضر، اللحم...)، مما يقلص العرض الداخلي من هذه المنتوجات الحيوية.

هناك وسائط معقدة بين المنتجين والمستهلكين. يمكن شراء كيلو من البطاطس عند منتج اكدير بدرهم ونصف وتشتريها في مدينة المحمدية ب 6 دراهم.

المستهلك المغربي يعاني من ارتفاع الأسعار عالميا ومن عوامل داخلية تزيد في هذا الارتفاع. هناك خصاص في الحليب، اللحم، في الحبوب نتيجة خيار الفلاحة التصديرية.

■ كيف يمكن معالجة قضية التضخم؟

● **1 – اقتراحات المنظرين البرجوازيين**

يمكن تلخيصها فيما يلي:

– تخفيض نفقات الدولة
– تخفيض الاستثمارات العمومة والخاصة
– قبول عجز ميزان الأداءات العادية (courante)،
– استعمال احتياط النقد الأجنبي... réserves de change
– تخفيض أو رفع نسبة الفوائد البنكية: رفع النسبة في حالة ارتفاع الطلب، وتخفيضه في حالة تفوق العرض على الطلب.

2 – منظور الماركسيين.

التضخم، الركود ومختلف الأزمات الأخرى مرتبطة بطبيعة الرأسمالية، لا يمكن تجاوزها بشكل نهائي.

ربط إشكالية التضخم بمستوى قيمة المنتوج التي تحددها كمية العمل داخل وحدات الإنتاج، وبنسبة فائض القيمة ومعدل الربح الرأسمالي. فمن أسباب ارتفاع الأسعار، هرولة الرأسماليين نحو المزيد من الربح...خصوصا وأن نسبة الرأسمال القار capital constant **في تركيبة الرأسمال «المقاولتي» تزداد أهمية مقارنة مع نسبة الرأسمال المتغير** capital va-riable **المتعلق بقوة العمل المنتجة للقيمة المضافة، ويرجع هذا الى أهمية وسائل الإنتاج من الآلات والتكنولوجية الحديثة...**

لقد برهنت الأزمة الحالية على فشل مختلف النظريات البرجوازية: النظرية الليبرالية (لنترك السوق الحر يحدد العلاقات بين العرض والطلب خارج تدخل الدولة)، نعم لتدخل الدولة من أجل تدفق الأموال عبر أوراش، وتحديد نسب الفوائد عبر الأبناك المركزية...

■ هل هناك من خلاصة؟

● **في حالة المغرب، يمكن طرح مطالب «إصلاحية» لمواجهة ارتفاع أسعار المواد الأساسية التي تستهلكها الجماهير الشعبية: تأميم أسواق «المساحات/ الكبرى» (مرجان، أسواق السلام، كارفور، بيم...)، ضرب الوسائط خصوصا الاحتكارية منها، مما يقرب المنتج بالمستهلك، اعفاء المواد الأساسية من الضرائب ومختلف الرسوم وتعويض المداخل بضرائب تصاعدية على الأغنياء، وعلى الشركات الكبرى.**

الجذور التاريخية للحرب في السودان: مأساة لا تنتهي

نسرين جاذب:

إن ما يقع في السودان هو نتاج سيرورة تاريخية لصراع على النفوذ والثروات، الذي شكل المنطقة في القرن التاسع عشر من طرف القوى الاستعمارية. القوى التي استغلت ولازالت تستغل وتستنزف ثروات بلدان إفريقيا من معادن وإنسان. الهدف من هذا المقال استعراض مقتضب لتاريخ الصراع في السودان، كحالة من حالات كثيرة تمثل ما آلت له الصراعات والتطاحنات المفتعلة من طرف قوى خارجية إمبريالية وبمساعدة عناصر داخلية، ومن إبادات جماعية ومجازر ارتكبت ومازالت ترتكب في حق السودانيين لحدود الآن.

مرحلة الغزو البريطاني:

غزت مصر تحت سيطرة العثمانيين في القرن 19 عشر السودان، إذ قام محمد أحمد زعيم سوداني بمعارضة هاته الهيمنة، وقام بثورة أدت لتحرير مدينة الخرطوم. حكم شمال البلاد قبل أن تطيح به القوة المصرية البريطانية وتصبح تحت سيطرتهم، حيث أصبح السودان قضية ورهانا رئيسيا للتنافس الإقليمي في القارة، وملكية مشتركة بين المملكة المتحدة ومصر.أدت الفترة الاستعمارية البريطانية في السودان لتغذية وتعزيز الفوارق بين شمال البلاد وجنوبها سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أو عرقية.

حصل السودان على استقلاله سنة 1956م، لكن سرعان ما انزلقت البلاد إلى مناخ من التوتر والصراع الداخلي أدى لاندلاع التمرد وبداية الحرب الأهلية الأولى، سنة 1969م وفي سياق الحرب الأهلية تولى جعفر نميري منصب رئيس البلاد بعد الانقلاب. وعلى الرغم من انتهاء الصراع الذي تسبب في مقتل 500 ألف شخص، إلا أن التوترات بين الشمال والجنوب بقيت قائمة.

مرحلة عمر البشير

ألغيت اتفاقيات السلام لعام 1972م، بسبب اكتشاف الثروة النفطية في الجنوب.. شكل هذا القرار أصل الحرب الأهلية السودانية الثانية التي دارت في الجنوب.

أطلق العقيد John Garang من الجنوب تمردا بدعم من السوفييت، الذي كان على رأس حركة تحرير السودان، الصراع الذي اعتبر الأكثر دموية في القرن العشرين بناءا على عدد الضحايا من القتلى والنازحين، حيث أدت هذه الحرب لمليوني قتيل و4 ملايين نازح.

خلال هذا الصراع، اهتزت الخرطوم على سلسلة من الانقلابات التي بلغت ذروتها باستيلاء العقيد عمر البشير على السلطة عام 1989، بدعم من الجبهة الإسلامية الوطنية بقيادة حسن الترابي. اندلع صراع جديد ابتداء من سنة 2003 في المنطقة الجنوبية الشرقية في دارفور حيث تصاعدت التوترات والنزاعات العرقية الإقليمية. تراكمت في المنطقة عوامل الصراع من جفاف وتصحر، إلى جانب الانفجار الديموغرافي التي صعدت من التوترات بشكل كبير.

أدت السياسة التمييزية التي ينتهجها النظام تجاه السكان غير العرب إلى تفاقم مناخ الصراع، واندلاع الحرب الأهلية في نهاية المطاف بين المجموعات المتمردة المتمثلة في جيش تحرير السودان والحركة من أجل العدالة والمساواة، والقوات الموالية للحكومة خاصة مليشيات الجنجويد التي يرتكز عليها نظام البشير .أصبح جنوب السودان مستقلا سنة 2011، الأمر الذي حرم الشمال من 75% من احتياطيات النفط.

سقوط البشير ووهم الانتقال الديمقراطي

منذ استقلال جنوب السودان عرف السودان أزمة اقتصادية واجتماعية، بسبب خسارة غالبية المناطق النفطية. الشيء الذي أدى لاندلاع الاحتجاجات التي قوبلت بالعنف من طرف النظام الحاكم، احتجاجات اقتصادية أولا ثم سياسية.

لعبت النساء دورا مركزيا في هاته النضالات، ولقبت بعض الناشطات ب KANDAKA في إشارة إلى الملكة النوبية القوية في العصور القديمة. وجهت التظاهرات ضد اللاعدالة بالعنف فقتل العشرات، وأضيفت إلى ذلك الاعتقالات التعسفية والتعذيب والعنف الجنسي. في هذا السياق قام الجيش السوداني بالإطاحة بعمر البشير في أبريل 2019م ، في حين كان الشعور السائد لدى السودانيين أن ثورتهم سرقت منهم، من طرف القوات العسكرية.

تم إنشاء قوات الدعم السريع سنة 2018م من مليشيات جنجويد، التي أصبحت قوة شبه عسكرية، تلعب دورًا رئيسيًا في القمع. بالمقابل قام الجيش السوداني بتشكيل جيش نظامي.

الأيدي الخفية وراء صراع جنرالين

تعكس صور الحرب القليلة التي تصلنا عن الجرائم في السودان، تعتيما إعلاميا مقصودا لحجب الصراع الدموي الذي يمزق أكثر من عامين هذا البلد الأفريقي. الناجم عن التنافس الحيواني بين جنرالين. البلد الشهيد الذي عانى ما يقارب ثلاثين عامًا من نظام عمر البشير الدكتاتوري. أمل ديمقراطي تطلع له الشعب السوداني، لكن سرعان ما تبخر بسقوط البلاد في مأساة أخرى، وبشكل أكثر دقة في أيدي اثنين من الجنرالات، الذين سيتحول تنافسهم إلى مواجهة مباشرة بدأت في مارس 2023.

ترتكب مجازر مروعة بحق المواطنين المدنيين في مدينة الفاشر وبارا، ومناطق أخرى في كردفان ودارفور، فمليشيات الدعم السريع مستمرة في ممارسة الإعدامات الميدانية، الاعتقالات التعسفية، نهب وتخريب الممتلكات، عمليات التهجير الجماعي وإجبار السكان على النزوح ، ما تؤكده وترصده تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية والإعلام. قادت هاته القوات تطهيرا عرقيا حقيقيا حيث قامت بتصوير المجازر التي ارتكبتها بدم بارد دون رحمة وشفقة .

صراع بدأ بالتنافس بين رجلين: البوران وحميدتي، وغذته الأصول العرقية. لكن لم يكن من الممكن أن تتخذ الحرب مثل هذا الشكل والحدة، وتستمر لفترة طويلة دون مشاركة وتأثير القوى الأجنبية. التي يسيل لعابها على ثروات السودان من نفط ذهب ومنتوجات فلاحية. والدافع وراء ذلك أيضا مصالحها الاستراتيجية. إن قوى المنطقة تحافظ على استمرارية الصراع من خلال توفير الأسلحة لأتباعها. مصر وإثيوبيا المتصارعتين على مسألة توزيع موارد النيل، التي تخوض حربا بالوكالة عبر المعسكرين المتعارضين مع السودان.

تدعم أديس أبابا حميدتي، والقاهرة عن بوران الذي تكون بالأكاديمية العسكرية المصرية. علاوة على ذلك، استفاد الجيش السوداني النظامي من الدعم الإيراني وخاصة من تركيا في عهد أردوغان. يعتمد حميدتي قبل كل شيء على الإمارات، المتورطة بشكل كبير في الصراع. قرب قواة الدعم السريع من أبو ظبي قديم، من مرتزقة سودانيين شاركوا سنة 2018 في العمليات العسكرية الإماراتية في اليمن. لكن في الآونة الأخيرة، أصبحت أبو ظبي تدعم حميدي بسبب ذهبه. إن زعيم الحرب هو في الواقع على رأس إمبراطورية الذهب التي تحقق له مليار دولار سنويا.

تقوم الإمارات بتسليم المعدات العسكرية لقواة الدعم السريع مقابلا لذهب دارفور. جهة فاعلة أخرى مهتمة بهذا الذهب، روسيا فلادمير بوتين عبر ما كان معروفا سابقًا باسم ميليشيا فاغنر.. إلا أن فلاديمير يسعى إلى تحقيق هدف آخر بالتوازي، وهو بناء قاعدة بحرية في ميناء السودان، على طول أحد الطرق الرئيسية لتجارة الهيدروكربون. ولذلك تحالف بوتين تدريجيا من الجنرال البوران، وحصل في 12 فبراير 2025 على اتفاقية لبناء قاعدته الثمينة على البحر الأحمر. لعبة روسية مزدوجة تبحث عن استغلال السودان وتساهم في إلحاق الدمار بالشعب السوداني.

هكذا، وعلى مر التاريخ ومنذ ما يناهز قرنين تعيش السودان صراعات قاتلة، تلقي بالبلاد في متاهات لا حدود لها، بسبب جشاعة قوى أجنبية ما فتئت تمزق البلاد لتحقيق مصالحها ولاستفادة من ثرواتها. وخائنين لوطنهم يبحثون بدورهم عن مراكمة المال والسلطة معا، غير مكترثين لمصير الشعب السوداني المقهور، الذي أدى الثمن غاليا. يجب على جميع القوى من منظمات وهيئات دولية التي تعنى بحقوق الإنسان التحرك من أجل وقف معاناة ومأساة الشعب السوداني الجريح، وعلى المؤسسات المعنية التحرك من أجل وقف إطلاق النار، ومحاسبة كل من تورط في هاته الجرائم.

حدث الأسبوع

القمع والدعوة لتشاورات جهوية: قراءة في تناقضات الدولة المغربية

محمد راشيدي

يكشف المشهد السياسي المغربي الراهن عن تناقض صارخ يعكس جوهر الدولة البورجوازية وأدواتها القمعية: فبينما تواصل الأجهزة القضائية والقمعية للنظام حملتها الشرسة ضد شباب «جيل زيد»، مصدرة أحكاماً قاسية تصل إلى سنوات طويلة من السجن، تدعو نفس الدولة الشباب إلى «لقاءات تشاورية جهوية» حول التنمية الترابية. هذا التناقض ليس عرضيا ولا تقنيا، بل هو تعبير عميق عن طبيعة الدولة الطبقية وآلياتها في إدارة الصراع الاجتماعي.

علمنا الفكر الجدلي أن الدولة هي «جهاز قمع طبقة لأخرى»، وأن الديمقراطية البورجوازية، مهما تزينت بالخطابات الحداثية والمؤسساتية، تبقى ديكتاتورية الطبقة المسيطرة على الطبقات الكادحة. ما يجري في المغرب اليوم يؤكد هذه الحقيقة الماركسية الخالدة.

فاعتقالات شباب جبل زيد والأحكام القاسية في حقهم ليست أحداثاً معزولة، بل هي حلقة في سلسلة طويلة من القمع الممنهج ضد كل من يجرؤ على التعبير عن رفضه للواقع الاجتماعي المتردي، أو يحاول فضح تناقضات النظام وفساده. الدولة المغربية، كأي دولة بورجوازية هجينة، تستخدم أجهزتها القضائية والأمنية لحماية مصالح الطبقة الحاكمة والرأسمال المحلي والأجنبي.

شباب جبل زيد، الذين عبّروا عن غضبهم الاجتماعي عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو في الشارع، هم في الحقيقة ضحايا الأزمة البنيوية للنظام الرأسمالي التابع في المغرب. البطالة المتفشية، الهشاشة، غياب الأفق، تدمير التعليم والصحة العموميين، واستفحال الفوارق الطبقية كلها تعبيرات عن فشل نموذج التنمية الرأسمالي التابع.

وعندما ينتفض هؤلاء الشباب، حتى بشكل عفوي وغير منظم، ضد واقعهم البائس، يأتي الرد سريعاً وقاسياً: الاعتقال، المحاكمات الصورية، الأحكام الثقيلة. الهدف واضح: بث الرعب، كسر إرادة المقاومة، وتأديب كل من تسوّل له نفسه الخروج عن «الإجماع الوطني» المزعوم.

في نفس الوقت الذي يُزجّ فيه بالشباب في السجون، تنظم الدولة «لقاءات تشاورية» حول التنمية الترابية. هذه المفارقة ليست تناقضاً في السياسة، بل هي استراتيجية محكمة لإدارة الأزمة الاجتماعية عبر ما يمكن تسميته بـ«المشاركة الوهمية».

هذه اللقاءات التشاورية هي جزء من ترسانة الأدوات التي تستخدمها الدولة البورجوازية لخلق وهم المشاركة الديمقراطية، بينما تبقى القرارات الفعلية محتكرة من قبل الطبقة الحاكمة ومؤسساتها. إنها آلية لامتصاص الغضب الاجتماعي، وإعطاء شرعية شكلية لسياسات محسومة سلفاً، وتجميل صورة النظام أمام المؤسسات الدولية والرأي العام.

وللتوضيح أكثر، يجب طرح الأسئلة الأساسية: من يُدعى لهذه اللقاءات؟ من يملك حق الكلام الفعلي؟ من يتخذ القرارات النهائية؟ وفي مصلحة أي طبقة تصاغ السياسات التنموية؟

الواقع يُظهر أن هذه اللقاءات تُهيمن عليها النخب المحلية المرتبطة بالسلطة، والبيروقراطية الإدارية، وممثلو الرأسمال، فيما يُستبعد الشباب الحقيقيون – أولئك الموجودون في السجون، أو المهمّشون في الأحياء الشعبية، أو المعطلون عن العمل، أو العمال والفلاحون الفقراء.

فالبرامج التنموية التي تروّج لها الدولة المغربية تبقى في إطار النموذج الرأسمالي النيوليبرالي: جذب الاستثمارات الخاصة، خصخصة الخدمات العمومية، تشجيع المقاولات الصغرى (في ظل غياب الحماية الاجتماعية)، والاعتماد على القروض الصغرى التي تحوّل الفقراء إلى مديونين مدى الحياة.

هذه ليست تنمية حقيقية، بل هي آليات لإعادة إنتاج التبعية والاستغلال. التنمية الحقيقية، من منظورنا ، تتطلب تغييراً جذرياً في علاقات الإنتاج، وتحويل وسائل الإنتاج الأساسية إلى ملكية عامة، وبناء اقتصاد مخطط يخدم حاجات الكادحين لا أرباح الرأسماليين.

إن البرامج التنموية الترابية، في إطار النظام الرأسمالي، غالباً ما تعمّق التفاوتات بدلاً من معالجتها. تركز الاستثمارات في المناطق «المربحة»، فيما تترك المناطق الفقيرة والنائية لمصيرها. يُشجّع الاستثمار الخاص الذي يبحث عن الربح السريع، فيما تتراجع الدولة عن دورها في توفير الخدمات العمومية الأساسية.

والنتيجة: استمرار الهجرة القروية، تفكك النسيج الاجتماعي، تدمير الفلاحة الصغيرة والمتوسطة، ونمو أحياء الصفيح في المدن الكبرى.

كما أن القمع السياسي يستهدف في المقام الأول القوى التقدمية والثورية، ويسعى لتعطيل قدرة الطبقة العاملة والكادحين على التنظيم والنضال من أجل حقوقهم. لذلك، فإن النضال من أجل الحريات الديمقراطية هو شرط ضروري للنضال الطبقي الأوسع.

كل هذا التناقض الصارخ بين قمع الشباب ودعوتهم للمشاركة الوهمية يجب إذن أن يُستخدم كأداة تربوية لكشف زيف الديمقراطية البورجوازية، ولإظهار أن النظام القائم عاجز عن حل مشاكل الشباب والكادحين.

إن المشهد السياسي المغربي الراهن – بتناقضه الصارخ بين القمع والمشاركة الوهمية ،يكشف عن أزمة عميقة للنظام الطبقي القائم. الحل لا يكمن في «إصلاحات» تجميلية، أو في مشاركة صورية في لقاءات تشاورية لا معنى لها.

الحل الحقيقي يكمن في النضال الثوري من أجل تغيير جذري في بنية المجتمع، وتحويل السلطة السياسية والاقتصادية لصالح الطبقة العاملة والكادحين. هذا يتطلب ثورة ديمقراطية شعبية وطنية حقيقية، تضع حداً للاستبداد والتبعية والاستغلال، وتفتح الطريق نحو بناء مجتمع اشتراكي.

شباب جيل زيد، رغم كل القمع، يعبرون بطريقتهم عن رفض عميق للواقع القائم. مهمتنا كماركسيين لينينيين هي أن نوفر لهذا الرفض العفوي أدوات التنظيم والوعي الطبقي، وأن نحوّل الغضب الفردي إلى قوة جماعية منظمة قادرة على تغيير الواقع.